الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

قسم: علوم مالية ومحاسبة **شعبة: علوم مالية ومحاسبة**

تخصص: محاسبة وجباية.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من اعداد الطالبين:

عرقاب محمد

يوسف عبد القادر

تحت عنوان:

متطلبات تحسين جودة أداء المراجع الداخلي كآلية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري

_ دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والأكاديميين_

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ	الرتبة	الصفة
د.روتال عبد القادر	أستاذ محاضر قسم (أ)–جامعة ابن خلدون تيارت	رئيسا.
د.حيرش عبد القادر	أستاذ محاضر قسم (أ)–جامعة ابن خلدون تيارت	مشرفاومقررا.
د.بن قطيب علي	أستاذ محاضر قسم (أ)–جامعة ابن خلدون تيارت	مناقشا.

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

نحمد الله ونشكره شكرا يليق بجلاله سهل لنا الصعاب ووفقنا وألهمنا القدرة لإنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل {حيرش عبد القادر}

لموافقته الإشراف على هذا العمل وعلى كل ما قدمه من توجيهات ومساعدات ثمينة، فلك أستاذنا عظيم الشكر وجزاك الله خيرا.

كما لا يفوتنا أن نقدم أبلغ صيغ الشكر إلى أساتذتنا الكرام بشعبة العلوم الاقتصادية.

وإلى كل من علمنا حرف طيلة مشوارنا الدراسي.

فإلى كل هؤلاء ألف شكر وامتنان

الإهداء

نهدي هذا العمل إلى:

أقرب الناس الى قلوبنا واولاهم بحبنا الوالدين الكريمين حفظهما الله.

الى الإخوة الأعزاء.

إلى جميعا لأصدقاء والأقارب كل من ساهم من البعيد الأقارب في إنجاز هذا العمل بالأخص الزميل بن نهار آنس.

فهرس المحتويات

فهرس المحتوى:

العنوان	الصفحة
البسملة	
الشكر والتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مختصرات	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الاطار النظري للمراجعة الداخلية	
تمهيد	02
المبحث الأول: أساسيات حول المراجعة الداخلية	03
المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية واهدافها وأهميتها	03
المطلب الثاني: ا معاير المراجعة الداخلية	06
المطلب الثالث: الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية	08
المبحث الثاني: الفساد المالي والإداري في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	10
المطلب الأول: مفهوم الفساد المالي والإداري	10
المطلب الثاني: اسباب ومظاهر الفساد المالي والإداري	12
المطلب الثالث: مؤشرات قياس الفساد المالي والإداري	16
المبحث الثالث: نحو تفعيل دور المراجع الداخلي في الحد والكشف من الفساد المالي والإداري	19
المطلب الأول: الصفات والمهامالواجب توافرها في المراجع الداخلي.	19
المطلب الثاني: دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري.	20
المطلب الثالث: إطار مقترح لتحسين جودة المراجع الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري.	21
الفصل الثاني: أهمية تحسين جودة اداء المراجع الداخلي في احد من ممارسات الفساد المالي والإداري	30
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية	31
المطلب الأول: منهجية ومجتمع الدراسة	31

المطلب الثاني: أدوات وعينة الدراسة	31
المطلب الثالث: الوصف الديموغرافي للعينة	33
المبحث الثاني: تحميل وتفسير نتائج الاستبيان	39
المطلب الأول: تحميل محاور الاستبيان	39
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات	47
خاتمة	54
قامة المصادر والمراجع	57
قائمة الملاحق	62

قائمة الجداول والأشكال

1. قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تطور اتجاهات المراجعة الداخلية.	09
2-1	يبن أهم مؤشرات قياس الفساد المستعملة من قبل الهيئات الدولية.	18
1-2	يبن طريقة الإجابة على اسئلة الاستبيان (سلم ليكرث الخماسي).	32
2-2	خاص باستمارات الاستبيان.	33
3-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.	33
4-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر.	34
5-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.	35
6-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المهني	36
7-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.	37
8-2	معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان.	38
9-2	يوضح مقاييس الإجابة على فقرات الاستبيان.	39
10-2	يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجع الداخلية.	41-40-39
11-2	يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور محددات جودة المراجعة الداخلية.	44-43
12-2	يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور الصفات الواجب توفرها في المراجع الداخلي.	45
13-2	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية.	47
14-2	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور محددات جودة المراجعة الداخلية.	49
15-2	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي محور الصفات الواجب توفرها في المراجع الداخلي.	50

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	يوضح ملخص إطار مقترح تحسين جودة المراجع الداخلي.	27
1-2	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.	34
2-2	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر.	35
3-2	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العمي.	36
4-2	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني.	37
5-2	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.	38
6-2	يوضح المتوسطات الحسابية وقيم(t) لعبارات محور المتطلبات تحقيق ممارسة فعالة للمراجعة الداخلية.	42
7-2	يوضح المتوسطات الحسابية وقيم(t) لعبارات محور محددات جودة المراجعة الداخلية.	44
8-2	يوضح المتوسطات الحسابية وقيم(t) لعبارات محور الصفات الواجب توفرها في المراجع الداخلي.	46
9-2	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية.	48
10-2	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور محددات جودة المراجعة الداخلية.	49
11-2	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور الصفات الواجب توفرها في المراجع الداخلي.	51

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

المصطلحات بالعربية	المصطلحات باللغة الأجنبية	الرمز
المعهـد الفرنسـي للمراجعـة والمستشارين الداخليين.	L'Institute français de I 'Audite et du contrôle Internes.	IFACI
معهـد المـراجعين الـداخليين الولايات المتحدة الأمريكي.	The Institute of Internal Auditors.	IIA
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابـة الماليـة العامـة والمحاسبة.	INTOSAL	INTOSAL
منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنمية	Organization for economic co-operation and development.	OECD
مؤشر ضبط الفساد	CONTROL OF COMPPTION	
برنامج الحزم الإحصائية	STATISTICAL PACKAGE FOR THE SOCIAL SCIENCES.	SPSS

مقدمة

في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، أصبح تطوير وتحسين وترشيد الأداء في المؤسسات أمرا ملحا لإيجاد انظمة رقابية وإدارية قوية ومتطورة تمكنها من المحافظة على وجودها، وتساعها في الاستخدام الاقتصادي والكفء للموارد المتاحة، مما يكسبها ميزة تنافسية. غير ان الإدارة مهما أوتيت من مهارات وقدرات فهي لا تستطيع ان تلم بكافة النواحي المختلفة للنشاط خصوصا بالنسبة للمؤسسة الكبيرة.

إن زيادة حجم المؤسسات وتعقد العمليات الاقتصادية، وكذلك انتشار الشركات الدولية المتعددة الجنسيات والفروع القابضة والتابعة لها ووجود الأخطاء والتلاعبات، من العوامل الأساسية لظهور وظيفة المراجعة الداخلية.

لذلك كان من الضروري وجود أداة داخل المؤسسة تعمل على منع واكتشاف الأخطاء وقت حدوثها، تكون موجودة كل الوقت في المؤسسة ومعاصرة لمشاكلها، وتقوم بالمراجعة بصفة منتظمة.

ومن هنا جاءت الحاجة لوظيفة المراجعة التي تعتبر الأداة الإدارية التي تعتمد عليها المؤسسة لاختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية وتقييمها. كما تلعب وظيفة المراجعة دورا هاما في تحقيق التقدم والنمو للمؤسسة. فضلا عن التطورات الحديثة التي طرأت على المراجعة الداخلية سواء من حيث النطاق أو الاستقلالية أو التبعية التنظيمية أو معايير العمل، وظهور ما يسمى بلجنة المراجعة ودور المراجع الداخلي، ومسؤولية هذه اللجنة أمام مجلس الإدارة والمساهمين، وغير ذلك من تطورات التي اعطت لهذه الوظيفة أبعادا جديدة وجعلتها محورا للبحث والدراسة.

ولقد ركزنا في دراستنا دور المراجع الداخلي الذي ظهر على جميع نشاط المنظمة وأصبح المراجع الداخلي يستطيع من خلال عمله الحكم على كفاءة وفاعلية إدارة المشروع وتقييم جودة أداءه، وذلك عبر قسم مختص ومستقل في المنظمة. فبسبب الأوضاع السائدة حول المؤسسة بالأخص بيئتها التنافسية وجب على المؤسسة تسطر خطط تمكنها من بلوغ أهدافها، وهذا يحتاج إلى مراجعة وتقييم أدائها بالأخص أدائها المالي الإداري فالمؤسسات التي يكون لديها مراجع داخلي يلعب هذا الأخير دورا هاما في الكشف والحد من الفساد المالي والإداري.

1/ إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسة التالية:

الى أي مدى يمكن أن يساهم تحسين جودة أداء المراجع الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري من وجهة نظر عينة من المهنيين والأكاديميين؟

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة الرئيسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالمراجعة الداخلية، وفيما تتمثل معاييرها، وماهي التطورات الحديثة التي طرأت عليها؟؛

2. هل الفساد المالي هو نفسه الإداري؟ وكيف يمكن أن يساهم المراجع الداخلي في الحد والكشف عنهما؟؛
3. ما الدور الذي يمكن أن يلعبه المراجع الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري من وجهة نظر عينة من المهنيين والأكاديميين؟.

2/ فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الفرضيات التالية:

- يمكن أن تلعب المراجعة الداخلية دورا فعالا في الحد من الفساد المالي والإداري؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجع الداخلي والفساد المالي والإداري من وجهة نظر عينة من المهنيين والأكاديميين؛

3/ أهمية الدراسة

تلعب المراجعة الداخلية دورا في العديد من المسائل داخل المؤسسة. لهذا تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز ضرورة وحتمية وجوب تبني هذا النوع من المراجعة، وذلك لأهميته في اكتشاف الأخطاء والنقائص التي قد تتم داخل المؤسسة.

4/ أهداف الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسة سنسعى إلى الوصول للأهداف التالية:

- توضيح أهمية وفائدة المراجع الداخلي ومدى توفر خدماته في المؤسسة؛
- توضيح المفاهيم المتعلقة في جودة المراجع الداخلي كآلية للحد من الفساد المالي والإداري؛
- الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية في تقديم بعض المقترحات التي تساعد المؤسسات في العمل على تطوير وتعزيز هذه الوظيفة؛

5/المنهج المعتمد في الدراسة:

سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي من خلال وصف المراجعة الداخلية والفساد المالي والإداري، كما سنعتمد على المنهج التحليلي من خلال إعتماد أسلوب التحليل تماشيا مع أسلوب الدراسة.

كما سنعتمد على المنهج الإحصائي من خلال الإعتماد على الإستبيان بهدف البحث في متطلبات تحسين جودة المراجع الداخلي كألية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري لعينة من المهنيين والأكاديميين.

6/ صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات كذلك الحال بالنسبة لهذه الدراسة، ولعل أهمها:

- قلة الدراسات التطبيقية المتعلقة بالمراجعة الداخلية؛
- صعوبة الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.

7/ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود النظرية:**اهتمت هذه الدراسة أساسا في القسم النظري بدراسة متطلبات تحسين جودة أداء المراجع الداخلي وكذلك الأهداف وأهم المعطيات المتعلقة بها ومدى تأثرها على الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري.
- **الحدود المكانية:** إن مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن التي أجريت فيه الدراسة سنة2023م بدءا من إعداد وتحضير الاستبيان مرورا بتوزيعه، ومن ثم جمع الاستمارات ومعالجته.

8/ الدراسات السابقة:

حسب إطلاع الطالبان وفي حدود ما توفرت لديهم من معلومات سوف نحاول إلقاء الضوء على بعض هذه الدراسات وذلك على النحو التالي:

1. دراسة محمود عبد الفتاح الوشاح، بعنوان " **مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من ظاهرة الفساد المالي في البلديات الأردنية (دراسة ميدانية) "**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد03 لشهر أكتوبر 2022، (الأردن)، 2014.

حاولت هذه الدراسة تقديم مساهمة في دراسة موضوع مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من ظاهرة الفساد المالي في البلديات الأردنية، حيث اظهرت نتائج الدراسة المبنية على استبيان وجه إلى عينة من المدققين الداخليين العاملين في البلديات البالغ عددهم 141 مفردة أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين توفر القدرات المالية و الفنية القائمة وبين ظاهرة الفساد المالي في البلديات، كما أن هناك معوقات تحد دون التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي من انخفاض الحوافز المادية وقلة الدورات والبرامج التدريبة.

2. دراسة حسين ماحي حمود حسين، بعنوان " **دور التدقيق الداخلي في الحدمن ظاهرة الفساد المالي والإداري** " مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد03 لشهر أكتوبر 2022، (مصر)، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري من خلال دراسة وتحليل وتشخيص واقع الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في المصرف الزراعي التعاوني وإبراز مدى استكماله المقومات المطبوعة لنجاح نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن: هناك تطوير في مفهوم التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي والأدلة الإرشادية ومصطلحات

التدقيق الداخلي نتيجة التطورات التقنية التي حدثت في بيئة الأعمال، بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي لا يقتصر على التدقيق المحاسبي الذي يركز على التأكد من عدالة ومصداقية القوائم المالية بل يتوسع ليشمل جميع الانشطة التشغيلية إذ يمثل إحدى الأدوات الرقابية الفعالة التي تساعد على الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

3. دراسة ناصر بعنوان "**دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والإداري** "، مجلة الدنانير العدد13، (العراق)، 2018.

استهدفت الدراسة توضح دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والإداري، وتناولت الدراسة مفهوم وأنواع الفساد وأسبابه وإجراءات مكافحته كما تناولت مفهوم وأهداف وأنواع تدقيق الداخلي وضمان المدقق الداخلي ومسؤولياته كما قدمت دراسة ميدانية لدراسة العلاقة بين المراجع الداخلي وممارسات الفساد المالي والإداري وتوصلت الدراسة إلى:

_ ضعف التأهيل المهني للمراجع يؤدي إلى ظهور ظاهرة الفساد المالي والإداري؛

_ عدم وضح وتعقيد قوانين الخاصة بالأمور المالية للعاملين في الوحدات الحكومية أدى إلى ظهور مشكلة الفساد المالي والإداري؛

_ ضعف فاعلية التدقيق الداخلي ساهم وجود حالة الفساد المالي والإداري.

استفاد الباحثان من الدراسات السابقة من خلال:

_ صياغة مشكلة البحث وأسئلتها؛

_ توضيح أهمية وأهداف البحث؛

_ تحديد المنهج الذي سيتبع في استكمال البحث؛

_ مقارنة نتائج هذا البحث بنتائج الدراسات السابقة.

ما يميز دراستنا الحالية: تتميز دراستنا في تحليل متطلبات تحسن جودة المراجعة الداخلية للمؤسسات الجزائرية مدى اهميتها في الحد من الفساد المالي والإداري كذلك تميزت دراستنا أنها وزعت استبيان على المختصين من المهنين والأكاديميين في مجال المحاسبة.

10/ تقسيمات الدراسة:

بهدف الإلمام بجوانب الموضوع سنتطرق إلى الدراسة من خلال ما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية.

سنتعرض في هذا الفصل إلى أساسيات حول المراجعة الداخلية وكذلك مفهوم الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومن ثم تفعيل دور المراجع الداخلي في الحد والكشف الفساد المالي والإداري.

الفصل الثاني: أهمية تحسين جودة أداء المراجع الداخلي في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري –دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والأكاديميين.

وذلك باستعمال ادوات مختلفة لأجل الحصول على المعلومات الازمة وتوفير البيانات التي تحتاجها الدراسة، كما تضمن هذا الفصل عرض وتحليل النتائج التي تم التوصل إلها من خلال الدراسة الإحصائية لاستمارة الاستبيان، بالاعتماد على الإجابات الواردة وذلك بدراسة الجوانب المتعلقة أهمية تحسين جودة أداء المراجع الداخلي في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمراجعة الداخلية

تمهيد:

ظهرت المراجعة الداخلية كوظيفة مستقلة داخل المنشآت بعد ظهور وتواجد المراجعة الخارجية بوقت طويل، وقد أدت عواملوأسباب كثيرة ومتعددة إلى ضرورة تواجدها خاصة بعد كبر حجم المنشآت وتوسعها رأسيً وأفقياً وشدة الحاجة إلى البيانات والتقارير الملائمة التي تتطلبها حاجة المستويات العليا في إدارة المنشأة لكي تطمئن على سير العمل في كافة النشاطات الداخليةومدى ملائمته مع ما هو مرغوب،وسعياً إلى توفير الحماية الكافية لأصول المنسأة، وتقيم كافة المستويات المسئولة، والتشجيع على تحقيق الكفاية و الكفاءة الإنتاجية والإدارية في المنشأة.ونتيجةلاعترافالإدارة بأهمية الرقابة الداخلية فإن المراجعة الداخلية تعتبر أداة الإدارة في قياس فاعلية الوسائل الرقابية المطبقة في المنشآت وتلبية الاحتياجات المتزايدة على خدماتها. ففي أي مشروع منظم تنظيماً جيداً لابد أن تتوافر لديه طرق ووسائل بغرض التأكد من تطبيق نظام الرقابة الداخلية بفاعلية، وعلى هذا فإن الوظيفة الأساسية للمراجعة الداخلية هي الفحص والتقرير المستمر للنظم الإدارية من سياسات وإجراءات وتسجيل للأحداث المالية وصحتها وما تنتجه من بيانات ، بالإضافة إلى ذلك التأكد من تنفيذ السياسات الإدارية التي سبق أن وضعت وتوضيح المجالات التي تكون فيها هذه السياسات غير كافية و التحقق من أن المعلومات المعروضة على الإدارة و المستخدمة لغرض الرقابة في المنشأة دقيقة وكافية للغرض منها. وسوف يعرض من خلال هذا الفصل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أساسيات حول المراجعة الداخلية؛

المبحث الثاني: الفساد المالي والإداري في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛

المبحث الثالث: نحو تفعيل دور المراجع الداخلي في الحد والكشف الفساد المالي والإداري.

المبحث الأول: أساسيات حول المراجعة الداخلية

تعد إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن اعتماد الضوابط المحاسبية والإدارية التي تتمثل في الاحتفاظ بالمجوداتوتصميم السجلات المالية بصورة تمكن من الاعتماد عليها، وبتنفيذ العمليات بكفاءة معقولة، هذا وتتمكن الإدارة عادة من تنفيذ مسؤولياتها بالاستعانة بإدارة المراجعة الداخلية.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية وأهدافها وأهميتها

تعددت مفاهيم المراجعة بصفة عامة وتنوعت نذكر منها ما يلي:

1. **التعريف الأول:** تعتبر المراجعة عملية منظمة ومنهجية ومخطط لها، تتم بواسطة تكليف شخص مؤهل يتصف بالحياد والاستقلالية لإنجاز الخيارات اللازمة للحصول على أدلة الإثبات التي تمكن المراجع من إبداء رأيه في القوائم المالية المدققة[1].
2. **التعريف الثاني:** هي عملية فحص المستندات ودفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا انتقاديا محايدا للتحقيق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للمؤسسة اعتمادا على قوة نظام الرقابة الداخلية.[2]
3. **التعريف الثالث:**المراجعة هي عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق حول وقائع وأحداث اقتصادية، وذلك للتحقيق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وايصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقيق[3].

وبالتالي يمكن القول إن كل التعاريف تصب في نفس السياق ولعل أكثرها شمولا واقربها للواقع. حيث نجد من أحد أهم انواعها المراجعة الداخلية التي تعددت تعاريفها واختلفت نذكر منها:

1. مفهوم المراجعة الداخلية: تعتبرالمراجعة الداخلية عنصرا هاما من عناصرالرقابة الداخلية وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص من داخل المنشأة وهي أيضا وسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات[4]

[1]أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الإسكندرية، (مصر)، 2007، ص7.
[2]أحمد جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث: الإطار الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2005، ص25.
[3]أحمد حلمي جمعة،**مدخل إلى التدقيق والتأكيد**، دار للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) 2002، ص25.
[4]Amrotantawy internal audit manger at. au abswissengineeing company "asec" 2020 تاريخالنشر 14يناير

وورد تعريفها في إحدى المقالات التي نشرها معهد المراجعين الداخليين الولايات المتحدة الأمريكيIIAفي عام1947م تحت عنوانمسؤوليات المراجع الداخلي، حيث عرف المراجعة الداخلية بأنها: نشاط مستقل للتقييم داخل التنظيم، بهدف إلى مراجعة العمليات المالية والمحاسبية وغيرها من العمليات كأساس لخدمة الإدارة بالإضافة إلى القيام بالرقابة الإدارية والخاصة بقياس فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة [1].

لقد حاول المعهد من خلال هذا التعريف تحديد مفهوم ونطاق المراجعة الداخلية بربط المراجع الداخلي بالنواحي المحاسبية المالية، فعمله قائم أساسا على فحص وتقييم العمليات المحاسبية من خلال تأكده من تسجيلواكتشاف الأخطاء والغش، أما دوره الثانوي فقد اقتصر على فحص بعض النواحي التشغيلية.

عرفها المعهد الفرنسي للمراجعة و المستشارين الداخليين IFACIعلى أنهن هي فحص دوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف الإدارة بهدف مراقبة وتسير المؤسسة، يقوم خذا النشاط قسم مستقل عن الأقسام الأخرى، إن الأهداف الأساسية للمراجعين الداخليين في اطار هذا الفحص الدوري هي التدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتمتع بالضمانات الكافية،وبصدق المعلومات وبشرعية العمليات، وفعالية التنظيمات ووضوح وملائمة الهياكل[2]

ومن كل هاته التعاريف نستنتج أن المراجعة الداخلية هي:

- عبارة عن نشاط مستقل وموضوعي يكون داخل المؤسسة؛
- تعمل المراجعة الداخلية على تحقيق أهداف المؤسسة.

2. أهداف المراجعة الداخلية:

مع أن الهدف الرئيسي لوحدة المراجعة الداخلية في أي تنظيم هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لهذا التنظيم فإن المراجعين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. منع الغش والأخطاء وكشفها إذا ما وقعت؛[3]
2. تقسيم أداء الأفراد بشكل عام؛
3. التحقق من مدى كفاءة وفاعلية الأداء داخل الأقسام المشروعة الإدارة؛[4]
4. التحقق من مدى الالتزام سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية؛
5. التأكد من وجود حماية الأصول المنشأة والعمل على صيانتها؛[1]

---

[1]فتحي رزق السوافيري، سمير كامل محمد ومحمود مراد مصطفى، **الإتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، (مصر) 2002،ص45.

[2]بوتين محمد، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 08.

[3]Amrotanyauy internal audit manger at auab Swiss engineering company "asec" 2002 تاريخ النشر 14 يناير

[4]محمد السيد سرايا **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري المعايير والقواعد مشاكل التطبيق العلمي** الطبعة1 المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (مصر) 2007ص125 -126.

6. تزويد الإدارة بتأكيد معقول عن مدى استخدام الموارد الإقتصادية بكفاءة وفاعلية؛
7. تزويد الإدارة بتأكيد معقول بأن العمليات والبرامج تنفذ كما هو مخطط وأن نتائج العمليات تتطابق.

3. أهمية المراجعة الداخلية:ترجع أهمية المراجعة إلى أهمياتهاالبالغة داخل المؤسسة، وكلما كبر حجم المؤسسة وزاد عدد مستخدمي البيانات المحاسبة كلما أصبحت مهمة مراجع الحسابات أكثر صعوبة نظرا لاستخدام هذه المكشوفات في بناء القرارات الاقتصادية، ويمثل دور المراجع في أنه يضيف قيمة للمعلومات الاقتصادية التي تنتج من النظام المحاسبي لمصلحة مستخدمي هذه البيانات لترشيد أحكامهم و قراراتهم، ويمكن وصف بالرقابة والثقة [2].

وعموما فأهمية عملية مراجعة الحسابات وأثرها على سلوك مستخدمي الكشوفات المالية في اتخاذهم لقراراتهم تتضح من خلال الآتي:

- تخفيض مقدار عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات عن طريق تزويدهم بالمعلومات الكافية، وبالتالي تجنبهم مخاطر اتخاذ القرارات؛
- يستلزم اتخاذ القرار معين، وذلك من خلال المعلومات ذات القيمة التي يحصلون عليها من تقرير المراجعة والتي ترتبط بتحقيق أهداف معين؛
- تكوين ودافعا لاتخاذ موقف مناسب يؤدي إلى تجنب نتائج غير المرغوب فيها.

ومن ناحية أخرى فكون المراجع عضو في التنظيم وهو مكتب المراجعة، فإنه يمثل دورا آخر في الاتصال ويرمي هذا النوع من الاتصال، ويسمى الاتصال الموجه إلى الداخل، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- خلق الوعي لدى المراجعين بأهداف مكتب المراجعة؛
- تعليم المراجعين التطورات الهامة، والتي تؤثر على مكاتب المراجعة؛
- زيادة فعالية المراجعين في الاطلاع على كل ما يجرى في مكتب المراجعة.

[1]زاهد محمد ديري، **الرقابة الإدارية** (عمان: دار المسيرة للنشر 2011) ص197 .
[2]بلقاسم بعوج، أهمية المراجعة الخارجية في تدنئة الممارسات السلبية لإدارة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الخارجيين والأكاديميين المختصين في المحاسبة، مذكرة مقدمة ذمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)2013 _2014ص،10ص 11.

المطلب الثاني: معايير المراجعة الداخلية.

تتمثل معايير المراجعة الداخلية فيما يلي:

1. **الاستقلالية:** يجب ان يكون المراجع الداخلي مستقلا عن الانشطة التي يقوم بمراجعتها اي مستقلا عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة، وهذا يتطلب ضرورة أن يكون الوضع تنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافيا بما يسمح بأداء المسؤوليات المنوطة بها.[1]
2. **التأهيل العلمي والعملي:** على المراجع الداخلي ان يقوم بعمله بروح مهنية، وذلك حتى يضمن، أعماله وأعمال مساعديه، يمكن لها في النهاية أن تخرج برأي ونتائج ذات أسس صحيحة ومطابقة المسؤولية المخولة له، والتحقيق هذا المعيار على المراجع الداخلي من جهة وضع سياسة تضمن مستوى من العناية المهنية المطلوبة ومن جهة أخرى التطبيق الدائم للمعايير المهنية.[2]
3. **مجال عمل المراجعة الداخلية:** يجب ان يتضمن نطاق عمل المراجعة الداخلي فحص وتقيم مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية والتنظيم المعين وجودة الأداء فيما يتعلق بالمسؤوليات المختلفة ولتحقيق ذلك يتعين على المراجع القيام بما يلي:

1. مراجعة الوسائل والمحافظة على الأصول والتحقق من جودة مثل هذه الأصول كلما كان ذلك ممكن؛
2. مراجعة النظم الموضوعية للتحقق من الالتزام بتلك السياسات، الخطط، الإجراءات، القوانين واللوائح التي يمكن ان يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير، يجب أن يحدد ما إذ كان هناك التزام في التنظيم؛

3. مراجعة العمليات أو البرامج للتحقق ما إذا كانت النتائج متماشية مع الأهداف الموضوعية، وما إذا كانت العمليات والبرامج قد تم تنفيذها كما هو مخطط، ومن خلال هذا المعيار يتبين أن يساهم بدرجة كبيرة في متابعة وترشيد القرارات التي تم اتخاذها، واهم النتائج المتوصل إليها للقيام بالإجراءات التابعة واللازمة وبذلك تحدد المسؤوليات المختلفة.

4. **أداء أعمال المراجعة:** ويتمثل في معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية والتي تتضمن العناصر التالية[3]:

1. تخطيط عملية المراجعة
2. فحص وتقييم العمليات المتاحة للتأكد من انها:

أ. معلومات كافية؛

ب. معلومات مناسبة وملائمة؛

ت. معلومات مفيدة؛

---

[1] فتحي رزق السوافري وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2002(مصر)، ص:103-104.

[2] ثناء علي القباني، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**، الدار الجامعية الإسكندرية(مصر) 2006، ص29_30.

[3] السيد محمد، **المراجعة والرقابة المالية، المعايير و القواعد**، دار الكتاب الحديث، (مصر)، 2008 ص149.

ث. معلومات تخدم عملية المراجعة.

3. إبلاغ نتائج المراجعة؛

4. متابعة تنفيذ هذه النتائج.

5. **إدارة قسم المراجعة:** تقتضي معايير المراجعة الداخلية بضرورة أن يدير مشرف معين من قبل الإدارة العليا قسم الراجعة الداخلية وذلك بطريقة مناسبة بحيث[1]:

1. تحقق المراجعة الأعراض العامة والمستويات التي إعتمدتها الإدارة العليا وقبلها الإدارة؛
2. تستخدم الإدارة الموارد المتاحة لقسم المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية؛
3. تتماشى جميع أعمال المراجعة مع معايير الممارسة المهنية الداخلية وحتى يتمكن المشرف على قسم المراجعة الداخلية من إدارة القسم بما يحقق تلك الأهداف العامة يجب توفر ما يلي:

أ. تكون لدى المشرف على قسم المراجعة الداخلية لائحة بأهداف سلطات ومسؤوليات القسم؛

ب. يقوم المشرف على قسم المراجعة الداخلية بوضع خطط لتنفيذ مسؤوليات القسم؛

ت. يوفر المشرف على القسم سياسات وإجراءات تكون مرشدا للعاملين معم في القسم؛

ث. يضع المشرف على القسم برنامج باختيار وتطوير الموارد البشرية في قسم المراجعة الداخلية.

6. **أهمية معايير المراجعة الداخلية:**

إن معايير المراجعة الداخلية تكتسي أهمية بالغة من خلال ما يلي[2]:

- تعد معايير المراجعة ضرورية بالنسبة للمراجعين الداخليين لأنها تضع المبادئ الأساسية التي ينتظر منهم الالتزام بها عند ممارساتهم لمهامهم؛
- يسترشد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد؛
- إن وجود معايير مهنية يلتزم بها المراجعين الداخليين سيمكن الإدارة من الاعتماد على التقارير المقدمة لها؛
- إن المعايير ضرورية بالنسبة للمراجع الخارجي، لأنها تطمئنه على متانة وكفاءة عمل المراجع الداخلي.

[1] عبد الفتاح الصحن، محمد السيد السرايا، فتحي رزوق السوافري، **الرقابة والمراجعة الداخلية**،مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية القاهرة، 6(مصر)200،ص213.

[2] الجحاوي، العواد، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، ص127.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة حول المراجعة الداخلية

أدت الأزمات المالية التي عصفت بالمنشآت الاقتصادية والمالية الحاجة لإتباع اساس جديد للمراجعة يمكنها من التعامل مع المخاطر التي تعيق تحقيق أهدافها، والتحول من تقييم نظم الرقابة الداخلية وممارسة انشطة المراجعة الداخلية على المستوى التشغيلي الى ممارسة هذه الانشطة على المستوي الاستراتيجي، وذلك باستخدام منهج المراجعة الداخلية على أساس المخاطر. وفي التعريف للمراجعة الداخلية الصادر عنIIA 2001 تم الاشارة إلى دور المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للمنشأة من خلال زيادة فعالية كلا من نظم الرقابة الداخلية، إدارة المخاطرالحوكمة، من خلال خفض التكاليف واكتشاف الغش وفحص وتقييم الرقابة الداخلية، والعمل على اقتراح ما يلزم لمساعدة المنشأة على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين عملياتها؟ ويمكن ملاحظة أن التوجه الحديث يقدمصورة جديدة للمهنة في عدة اتجاهات.[1]

أ. المراجعة الداخلية نشاط موضوعي لا يتم تأسيسه بالضرورة داخل لمنشأة، أي يمكن أن تقدم أطراف خارجية خدمات المراجعة الداخلية outsourcing؛

ب. التأكيد على أن نطاق المراجعة الداخلية يشتمل على الأنشطة الاستشارية، لذا فإن التوجه الجديد للمراجعة الداخلية يقدم المهنة على أنها موجودة لخدمة العميل؛

ت. التأكيد الصريح على أن المراجعة الداخلية تستهدف إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها لذا فهي تؤكد على الاسهام الجوهري للمراجعة الداخلية النسبة للمنشأة؛

ث. يفترض التوجه الحديث أن أدوات الرقابة لا تتواجد لمساعدة المنشأة على إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة، وهذا المنظور يعمل على توسيع نطاق عمل المراجعة الداخلية ليشتمل على إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة؛

ج. يرى التوجيه الحديث أن التراث المهني للمراجعة الداخلية قد يكون أثمن أصولها، كما أن المعايير الصارمة للمهنة تضمن جودة المهنة.

نجد بأن الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية تأخذ اتجاهات عديدة في المنشأة من خلال العمل كأداة لمساعدة مجلس الإدارة في تحقيق أهداف المنشأة، عن طريق تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية وتقييم وتحسين عمليات المخاطر، ومساعدة الإدارة في الالتزام بمبادئ الحوكمة وإضافة قيمة للمنشأة، بالإضافة إلى قيامها بأداء خدمات تأكيدية واستشارية. والجدول التالي يوضح التطور التاريخي لاتجاهات المراجعة الداخلية حتى الآن:

[1] ولاء فريد، حسبن بن عطاف، **دور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية**، المجلة العربية للنشر العلمي العدد37، 2. تشرين الثاني 2021م.ص120، 121.

جدول رقم (1-1): تطور اتجاهات المراجعة الداخلية

الفترة	التركيز	النظام الاساسي	الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي
قبل عام1970 (المراجعة المالية) توجه إشرافي	التركيز على النواحي. الدقة وسلامة السجلات المحاسبية. التعرف على الأخطاء وأوجه الغش.	محاسبة	مراقب. رجل بوليسي. يساعد المراجع الخارجي.
الفترة مابين1970-1980(مراجعة أنظمة) توجه إشرافي	التركيز بصورة أكبر على العمليات التشغيلية. ملائمة الأنظمة ورقابة العمليات	المحاسبة وأنظمة أخرى مثل علم الهندسة وعلم الكمبيوتر.	فاحص مستقل للأنظمة. مستشار للمراجع الخارجي حول نظم الرقابة الداخلية.
الثمانينات(مراجعة تشغيلية أو مراجعة إدارية) توجه إداري	التركيز على النواحي التشغيلية. التركيز على الأنشطة المالية.	الإدارة الاستراتيجية وعلم التنظيم.	مستشار مستقل.
التسعينات(المراجعة الاجتماعية)	دراسة تثير البيئة. إصدارات المبادئ والأحكام. التركيز على الأفراد.	دراسة بيئة وعلم الاجتماع	مستشار علاقات عامة. محلل اجتماعي. مدرب.
الآن(المراجعة عل أساس الخطر)	إدارة المخاطر. الرقابة. الحوكمة.	مراجعة استراتيجية. مراجعة إدارة المخاطر. مراجعة مجلس الإدارة. مراجعة المسؤوليات.	تقديم خدمات التأكيد والخدمات. الاستشارية.

المصدر:ولاء فريد، حسبن بن عطاف، **دور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية**، المجلة العربية للنشر العلمي العدد37، 2. تشرين الثاني 2021م.ص120، 121.

المبحث الثاني: الفساد المالي والإداري في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.

الفساد مسألة مشتركة بين دول العالم فهو ليس بظاهرة الجديدة والمحصورة بمكان واحد وبنظام واحد، الفساد يمكن ان يتواجد في الدول المتقدمة والنامية برغم من وجود محاولات كثيرة لمواجهة هذه الظاهرة كسن قوانين تجرمهوذهبت بعض الدساتير إلى أن جعلت منه جريمة تعادل خيانة الوطن.

مع كل هذا انتشر الفساد في العالم بشكل خطير وأصبح يهدد الكثير من إقتصاديات الدول بشكل عام والدول النامية ومنها العربية بشكل خاص لهذا وجب التصدي بقوة لهذ الظاهرة لما لها من تأثير بالغ على المجتمعات خاصة العربية التي أصبحت تعيش الطبقية المتوحشة، فئة قليلة من المجتمع تتحكم بالثروة والباقي يعيش والحرمان.

المطلب الأول: مفهوم الفساد المالي والإداري

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الفساد وذلك من خلال عدة تعريفات نذكر منها ما يلي:

أولا: مفهوم الفساد

تعريف الفساد لغة: لمعاني متعددة، فالمصطلح وفعله" فسد" ويشير لسان العرب إلى الفساد على اعتباره نقيض الإصلاح ويقال فسد يفسد وفسد فسادا وفسودا[1]

تعريف الفساد اصطلاحا: حيث انه يرى" حسنين المحمدي بوادي[2]" أنه باستعراض مختلف تعريفات الفساد بمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: يرى ان الفساد هو إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية.

الاتجاه الثاني: يرى أن الفساد هو انتهاك للمعايير الرسمية والخروج عن المصلحة العامة.

الاتجاه الثالث: يرى أن الفساد مجموعة من الاختلالات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وكذا قوله سبحانه وتعالى" إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾"[3]سورة المائدة الآية33

[1] لسان العرب ابن النظور، دار المعارف، القاهرة ج5، د ت ص12-34.

[2] بوادي حسنين المحمدي، **الفساد الإداري لغة المصالح دار المطبوعات الجامعية**، الإسكندرية،(مصر) 2008، ص19.

[3] القرآن الكريم، المائدة، الآية 33.

وقوله تعالى" الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ ﴿٨٨﴾"[1] سورة النحل الآية88.

وجاء تعريفه من خلال اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام2003 فقد عرفت الفساد على أنه الرشوة بجميع وجوهها والاختلاس في القطاعين العام والخاص والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظيفة، والإثراء الغير مشروع وغسل العائدات الإجرامية وإخفاء الممتلكات المتأتية من جرائم الفساد وإعاقة سير العدالة، إضافة إلى أفعال المشاركة، والشروع في كل ما سبق من أنماط الفساد.[2]

ثانيا: مفهوم الفساد المالي والإداري

1.مفهوم الفساد الإداري: عرفه البنك الدولي على انه إساءة استعمال الوظيفة العام لكسب خاص، فالفساد يحدث عندما يقوم الموظف بقبول، أو طلب أو ابتزاز او رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء لمناقشة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات او أعمال غاصة، تقديم رشوة للاستفادة من السياسات أو إجراءات عامة، للتغلب على المنافسين، وتحقيق أرباح خارج اطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.[3]

عرفته أيضا منظمة الشفافية الدولية للفساد الإداري بأنه [كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته وهو التعريف الوارد نفسه الوارد في تعرف الفساد بشكل عام عند منظمة الشفافية الدولية.[4]

كما عرف بأنه استغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعة بشكل مناف للشرع والأنظمة الرسمية، سواء أكان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف ذاته أو نتيجة الضغوط التي يمارسها عليه الأفراد من خارج الجهاز الحكومي وسواء أكان هذا السلوك تم بشكل فردي أو بشكل جماعي.[5]

2.مفهوم الفساد المالي: اختلفت التعريفات بشأن الفساد المالي حيث عرفه البعض بأنه" سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل المصلحة الخاصة، أو تبادل الأموال مقابل خدمة أو تأثير معين". كما يمكن

---

[1] القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 88

[2] عبد الله أحمد المصرائي، **الفساد الإداري: نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة و الإحراف الاجتماعي**(الإسكندرية (مصر) المكتب العربي الحديث،2011)، 8.

[3] محمد قاسم القريوتي، **الإصلاح الإداري بين النظرية والتطليق**، عمان، (الأردن) دار وائل لننشر2001، ص،33.

[4] عادل بن أحمد الشلقان، **الفساد الإداري في المؤسسات العامة المشكلة والحل مجلة البحوث التجارية**، جامعة الزقازيق، مج25 العدد الأول والثاني، يناير ويوليه،2003، ص331.

[5] عبد الرحمان أحمد ميعان، **استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري**، ص209.

تعريفه بأنه "مخالفة القانون انتهاج طرق ملتوية غير قانونية لتحقيق مكاسب مالية، وفي نفس الوقت هو جلب الأموال من طرق غير مشروعة بما لا يحقق العدالة والمساواة ".[1]

وذكر في تعريف آخر "أنه السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام وتحقيق منافع شخصية من وراء ذلك.

ومن ذلك يمكن القول بأن الفساد المالي شرعا يتمثل في هدر المال العام بكل وسيلة منافية للشرع بغية تحقيق مآرب شخصية"[2]

يتمثل بمجمل الانحرافات المالية والمخالفة للقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية وتتجسد مظاهره بالرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي ومختلف التجاوزات في التعيينات والمراكز الوظيفية.[3]

المطلب الثاني: أسباب ومظاهر الفساد المالي والإداري

1.اسباب الفساد المالي والإداري

يعد الفساد ظاهرة مرفوضة يجب معالجتها معالجة شاملة والتخلص منها وحماية المجتمع من أثاره السلبية، ولن يتأتى ذلك إلا إذا حددنا الأسباب والعوامل التي أدت إليه وساعدت على انتشاره والتي يمكن أن نحصرها فيما يلي[4]:

أ. اسباب قيمية:والتي تشير أن الفساد يمكن ان ينتج عن انهيار النظام القيمي للفرد أو الأفراد، أو ضعف أو فقدان الأطر القيمية الصالحة للفرد أو لمجموعة من الأفراد واستبدالها بأطر قيمية منحرفة عما هو ملزم به عموما في المجتمع أو بأطر قيمية هشة من شأنها أيضا أن تساعد على ظهور حالات الفساد، كذلك يمكن الإضافة إلى أن حالات الفساد في ضوء السبب أعلاه يغلب عليه النسبية وذلك لتباين النظم القيمية المعتمدة في المجتمعات من جهة ولتباين نظم وقواعد العمل الرسمية المتعدة في أجهزتها الإدارية من جهة أخرى.

[1]إيمان بوقصة، **الإطار النظري لظاهرة الفساد المالي**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة غماز ثلجي الأغواط، (الجزائر)، المجلد الأول، العدد3 مارس2018، ص281.

[2]أمير فرج يوسف، **مكافحة الفساد الإداري والوظيفي المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية**، (مصر)، د ط، 2010ص، 62.

[3] بكوش، جريمة الاختلاس، ص11.

[4]علاء طالب، علي العامري، **استراتيجية محاربة الفساد** ـ مدخل تكاملي ـ دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن) ،2014، ص ص56 - 61.

ب. أسباب سياسية: يعد هذا من الأسباب الرئيسية للفساد خصوصا في الدول النامية، فهيمنة السياسة والسياسيين الفاسدين على مختلف نواحي الحياة هي السبب الكبير في انتشار حالات الفساد الثقيل، ويمكن تشخيص أهم الأسباب السياسية للفساد في الآتي:

- عدم الاستقرار السياسي وما يتبع ذلك من دكتاتورية وتفرد بالسلطة تجعل من مسؤولي الحزب الواحد من أكبر الممارسين لحلات الفساد في الدولة؛
- عدم وجود دستور أو وجود دستور مؤقت أو وجود دستور دائم لكن لا يتم احترامه حين تضيع الحقوق وتهدر الكرامات وتقل المساءلة ويضعف الولاء والانتماء للبلد، فتزداد حالات الفساد ويتم تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة؛
- سيطرة الدولة على وسائل الإعلام وتوجيهها؛
- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك لانضمامها هي أو بعض في قضايا الفساد أو عدم تفعيلها لإجراءات الوقاية من الفساد وتعميق ثقافة النزاهة وسيادة القانون؛
- توفر حصانة لدى كبار الموظفين ورجال السياسة تحميهم من الملاحقة والخضوع للمساءلة؛
- ضعف منظمات المجتمع المدني بكافة أشكاله والتي تعتبر أداة رقابية فاعلة في الكثير مندول العالم المتقدم، وحتى لو وجدت هذه المنظمات فإنها ستكون ضعيفة حيث تهيمتن الروابط العائلية والقبلية على الأحزاب السياسية والنقابات؛
- أدلجة وعسكرة المجتمع، وهذا الأمر واضح في بعض الدول التي يهيمن عليها العسكر على مقدرات الحياة أو يهيمن حزب ذو عقيدة أو أيديولوجية بفرضها بالقوة وتكون مدعاة لمزيد من الممارسات الإدارية والمالية الفاسدة حين يخشى الناس البطش والتنكيل، وبالتالي فإنهم يسكتون عن الممارسات الفاسدة التي تتحول بمرور الزمن إلى سلوك عام.

ت. اسباب اجتماعية وثقافية:إن الأجهزة الإدارية للدولة لا تعمل في فراغ، وإن للبيئة الخارجية المحيطة بها تأثيرا في سلوك العاملين فيهافالمجتمع المتخلف وعلاقات أفراده السلبية وعاداتهم وتقاليدهم المتوارثة تفرض نفسها على المنظمات، كما أن للتركيبة الاجتماعية وللتنشئة الأسرية ولأخلاقهم وقيمهم الفطرية والدينية علاقة وثيقة بالحصانة التي يتمتع بها البعض ضد الفساد وممارسته، ويمكن توضيح ذلك أهم الأسباب الاجتماعية فيما يلي[1]:

- شيوع ثقافة الفساد في المجتمع: فقد تحول الفساد إلى قاعدة يومية في الإدارات الحكومية ومنظمات الأعمال؛
- فقدان الحراك الاجتماعي وجمود التفكير والتحجر وعدم قبول التغيير وضيق الأفق والانعزال وقلة حركة الأفراد بالسفر والاطلاع على أساليب حياة المجتمعات الأخرى؛

[1]علاء طالب، علي العامري، **استراتيجية محاربة الفساد**، مرجع سبق ذكره، ص56-61.

- القيم المشوهة السائدة في المجتمع: حيث التبرير المزدوج والمشوه، لكثير من المظاهر الفاسدة بدون وعي أو بوعي قاص، إن أصل هذه القيم هو المورث الشعبي من الأمثال والحكايات التي يتم تداولها كمسلمات بدون تفحص ومناقشة واعية لمضامينها وخطورة اعتمادها في اتخاذ قرارات زيادة أعداد السكان وشحة الموارد هامة احيانا؛
- زيادة أعداد السكان وشحة الموارد واستنزافها وعدم تجديدها وتنميتها؛
- سيادة سلطة الخوف من كل ما هو جديد: حيث الحنين الدائم إلى الماضي بكل ما فيه من تفاصيل، الأمر الذي جعل الفرد متسما بالسذاجة والخوف ومحدودية التفكير؛
- التمسك بقيم قبلية وعشائرية سلبية: وهذا قد يعوق العمل الإداري في كثير من الأحيان ويساعد على تفشي الفساد الإداري بشكل وساطات ومحسوبيات وغيرها من المظاه؛
- شيوع مظاهر البذخ والترف لدى شرائح معينة تقود إلى تغيير في القيم والعادات الاجتماعية؛

ويمكن أن تكون الأسباب الثقافية سببا للفساد الإداري خصوصا في الدول النامية، أن البنية الثقافية هي تلعب الدور الرئيس في نمو وتجذر الفساد بأنواعه، ويمكن توضيح أهم الأسباب الثقافية في الآتي:

- الأعراف والتقاليد السائدة: مثل التحيز لأبناء العمومة والانتصار للأقارب سواء كانوا على حق أم باطل، حسب المظاهر والتقليد العيب فب ممارسة بعض الأعمال والتلذذ بممارسة السطو والنفوذ على الضعفاء وغيرها؛
- دور الصحافة والإعلام في بناء قيم ثقافية أوهدمها؛
- دور المؤسسات التربوية والتعلمية: تلعب هذه المؤسسة دورا حيويا في بناء الأجيال، وبالتالي فإنها ستسهم سلبيا أو إيجابيا في خلق ثقافة في المجتمع؛
- دور المؤسسة الدينية: ينظر الأفراد دائما إلى المؤسسة الدينية على أنها حالة من العدالة والنزاهة والقدسية، فإذا مارس أعضاؤها سلوكا غير مقبول أو يبرر بطرق وأساليب شتى، فإنه يفتح أفاق لممارسات فاسدة في إطار التقليد والقدرة على التبرير.

ث . أسباب اقتصادية: يشكل الاقتصاد مدخلا لممارسة حالات الفساد بأشكال متنوعة، فالسياسات الاقتصادية المرتجلة للدولة والأزمات الاقتصادية وتدني مستوى دخل الفرد وارتفاع تكاليف المعيشة قد تكون مدخلا يشجع الفساد بكل أشكالهما أن هناك عدة عوامل اقتصادية تدفع باتجاه الفساد الإداري أهما:[1]

- تعطيل آليات السوق وتدخل الدولة بشكل كبير، مما يشل المبادرات الفردية والخاصة في المسامة في بناء الاقتصاد ومعالجة الإشكالات الاقتصادية؛

[1]علاء طالب، علي العامري، **استراتيجية محاربة الفساد**، مرجع سبق ذكره، ص56-61.

- عدم فاعلية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية في المؤسسات وبالتالي قد تكون سببا للفساد الإداري بل التغطية المستمرة للفاسدين وتوفير الحماية لهم؛
- سيطرة الدولة على الاقتصاد أو احتكار عدد من المؤسسات لمعظم القطاع الاقتصادي وحماية هذه المؤسسات من المنافسة سوف يؤدي إلى تشجيع هذه المؤسسات على ممارسة الفساد؛
- سوء الظروف المعيشية للعاملين الناجمة عن عدم العدالة وعدم كفاية نظم التغير المعتمدة من قبل الأجهزة الإدارية؛
- انخفاض الأجور وضعف المرتبات بشكل عام؛
- تضخم قيمة العملة بسبب التضخم، مما يؤدي إلى تأكل القدرة الشرائية للموظفين، وبالتالي فإنهم يسعون غلى تأمين متطلباتهم الحياتية عن طريق أساليب غير شرعية واستغلال مناصبهم ووظائفهم؛
- محدودية فرص الاستثمار والتهافت على شراء الوظائف ودفع الرشاوى لتأمينها مما يكون سببا في شيوع حالات الفساد في المجتمع.

ج. أسباب إدارية وتنظيمية: وتتضمن أهم الأسباب التي تساعد على الفساد والمتمثلة فيما يلي:[1]

- عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة وإيجابية تؤدي إلى التزام عال والتحلي بأخلاقيات إدارية سامية؛
- كبر حجم المنظمة والذي يؤدي إلى الترهل إداري وبطالة مقنعة وبيروقراطية عالية وخصوصا في الغدارات الحكومية؛
- ضعف النظام الرقابي والذي يجعل من الممارسات الفاسدة روتينيا ساريا يمر دون مساءلة أو حساب؛
- استغلال العلاقات مع المسؤولين في الإدارات العليا للممارسات الفاسدة؛
- طبيعة عمل المنظمة بالكثير من السرية وعدم الوضوح والشفافية وخصوصا إذا كان للمنظمة موارد كثيرة وبعيدة عن الرقابة الشعبية والإعلامية مثل الجيش وقوى الأمن؛
- عدم وضوح الصلاحيات والسلطات وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل وعدم وجود وصف وظيفي واضح.

ثالثا: مظاهر الفساد المالي والإداري

1. مظاهر الفساد المالي: توجد مظاهر كثيرة للفساد المالي، ولكن أهمها ما يأتي[2]:

أ. **الرشوة:** تعد الرشوة من أخطر مظاهر الفساد المالي، ومن أنواعه وأدواته وتتخذ مظاهر وأشكال متعددة، وتتفاوت مستوياتها وتوسعها من دولة للأخرى حسب ثقافات المجتمع ونسبة العدل فيه، ويتلقى الراشي من

[1] علاء طالب، علي العامري، **استراتيجية محاربة الفساد**، مرجع سبق ذكره، ص56-61.

[2] صهيب الجويفل، من الموقع الإلكتروني، https:/ www. mawdoo3.com. /.

المرتشي مبالغ أو هدايا مقابل إنجاز أعماله غير نظامية، أو تمييزه بالمبيعات والمشتريات الحكومية والخاصة.

ب. **المحسوبية:** هي الاستيلاء على حقوق الآخرين دون وجه حق لمصلحة شخص أو جماعة.

ت. **نهب المال العام:** يعني الاستيلاء على أموال الدولة والتصرف بهذا المال دون أي وجه حق.

ث. **الوساطة:** بسبب علاقات شخصية أو قرابة يتم أخذ حق بالتعيين او التوظيف لصالح شخص لا يستحقها دون النظر لمؤهلاته وخبراته.

ج. **الابتزاز:** حيث يتولى الفاسدون السيطرة على احتياجات المراجعين لتخليص معاملاتهم، مقابل الحصول على منافع شخصية كالأموال أو مصالح شخصية.

ح. **التزوير:** يقوم الفاسدون بتغيير المستندات والتواقيع لمصالح شخصية أو لخفض أو رفع قيم المناقصات المالية للشركات.

خ. **غسيل الأموال:** هو تغطية الأموال غير المشروعة بوسائل مالية مشروعة، وتستخدم لبعد الشبهات المالية للتعاملات المالية الممنوعة وغير المشروعة لتمويه السلطات الرسمية.

2. مظاهر الفساد الإداري:

تتميز أبرزها بما يلي[1]:

1. غياب مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد؛
2. الخروج عن القوانين؛
3. التحيز والتميز بين الموظفين؛
4. شيوع البطالة، وقلة فرص العمل، وشبه انعدامها؛
5. المحسوبية والوساطة؛
6. تدني معدلات الرفاة الاجتماعي في الدول؛
7. انتشار الرشوات والعمولات المباشرة مقابل قيام الأشخاص بوظائفهم وواجباتهم الرسمية، بحيث تكون الرشوات على شكل مبالغ نقدية مدفوعة، أو مقابل خدمات مختلفة.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الفساد المالي والإداري:

هنالك العديد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد المالي والإداري من خلال تطوير مؤشرات كمية تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء عن انطباعاتهم من واقع ممارستهم العملية حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في بلدان العالم.

[1] رزان صلاح مقال، من الموقع الإلكتروني، https:/ www. mawdoo3.com. /

أ. **المؤشر الفرعي للفساد في الدليل للمخاطر القطرية:**تم إصدار المؤشر الفرعي عام 1980م في نشرة التقارير الدولية التي تهتم بنشر تقارير أسبوعية عن طريق التمويل والاقتصاد على مستوى العالم بناء على نموذج إحصائي لحساب حجم المخاطر، وفي عام1992 انظم مجموعة من الباحثين إلى مجموعة خدمات المخاطر السياسية لتم إدراج المؤشر الشرعيللفساد فيالدليل الدولي للمخاطر القطرية في الشبكة الدولية للمعلومات "الانترنت" عام2001. ويشمل المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي.

للمخاطر القطرية على22 متغير موزعة على ثلاث مجموعات فرعية للمخاطر السياسية التي تكون بين(12متغير و100نقطة مخاطر)، المخاطر التمويلية والمخاطر الاقتصادية(05مخاطر و50نقطة مخاطر) بحيث تشمل كل مجموعة على متغيرات فرعية تقديم مخاطر كل منها على أساس نقاط المخاطر تعكس الوزن النسبي المتغير ثم مجموعة، وتشير القيم المتدنية لنقاط المخاطر للمجموعات الثلاث بحيث تتراوح قيمة المؤشر التجميعي بين صفر(00) للمخاطر المرتفعة للغاية و100نقطة للمخاطر المتدنية للغاية، ويختص المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية بقياس الفساد ضمن المجموعة الفرعية للمخاطر السياسية والتي لاحظت أن الفساد داخل النظام السياسي يمثل تهديدا للاستثمار الأجنبي لأنه يشوه البنية الاقتصادية والتمويلية للدولة، ويقلل من كفاءتها ويتضمن المؤشر في تركيبته(06نقاط مخاطر) تراوح بين الصفر(والذي يعبر عن تفشي واسع للفساد أي مخاطر مرتفعة). و06نقاط (انعدام الفساد ومخاطر متدنية). [1]

ب. **مؤشر مدركات الفساد**[2]**:**صدر هذا المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية منذ سنة 1995، والذي يمثل الخطوة الأولى في احتسابه إلى توحيد البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المصادر الفردية نتيجة تنوع واختلاف درجات المقاييس المستخدمة فيه والتي تنحصر قيمته ما بين(0و10)، من خلال احتساب المتوسط الحسابي لجميع القيم الموحدة لكل دولة، حيث تمثل الدرجة(0) أعلى مستوى للفساد المدرك، في حين تعني الدرجة(10) أدنى مستوى للفساد المدرك، كما يمثل مؤشر أداء الحكومات الصادر عن البنك الدولي، والذي يتراوح مؤشره بين(+2.5، −2.5)، واحدة من البيانات التي تعتمد في تقييم أداء الدول في العديد من المجلات الاقتصادية بالأداء الإنفاقي والتحصيل الجبائي ومصادر الأموال والعجز الميزاني، وحجم الاستدانة....الخ . وكذلك السياسة المرتبطة بالاستقرار السياسي وضبط الاستقرار الأمني، وحق المساءلة وحرية التعبير بالإضافة الى الجوانب الاجتماعية المرتبطة بالبطالة والفقر.

ت. **المؤشر المركب للحاكمية**

تم إعداد المؤشر المركب للحاكمية من طرف الباحثين من البنك الدولي عام1996، بناء على06جوانب لحاكمية هي التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي، كفاءة الحكومة، نوعية التدخل الحكومي، حكم القانون والتحكم في

[1] بوراس بودالية، قدودو جميلة، **واقع الفساد الإداري والمالي في الجزائر**، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون المجلد:04 العدد:07 السنة2018 ص 56.

[2]بوراس بودالية، قدودو جميلة، **واقع الفساد الإداري والمالي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص56.

الفساد، ويعتمد تطوير المؤشرات الفرعية لكل جانب من الجوانب الحاكمية على عدد من المتغيرات ثم استنتاجها من37 قاعدة للمعلومات تم إنشاؤها بواسطة31 مؤسسة متخصصة وباستغلال المعلومات المتاحة من قواعد المعلومات بعد تنميط مؤشرات الحاكمية يتم تنظيمها في التوزيع الطبيعي بحيث تأخذ قيم متوسط مؤشر صفر وبانحراف معياري واحد وتتراوح قيمة المؤشر بين(+2.5،-2.5) والنتائج المتحصل عليها المرتفعة تعني "مستوى أعلى للحاكمية" والنتائج المنخفضة تعني "مستوى منخفض للحاكمية".

الجدول (1-2) يبين أهم مؤشرات قياس الفساد المستعملة من قبل الهيئات الدولية.[1]

اسم المؤشر	**المفهوم**	**الجهة التي صدر منها المؤشر**
مؤشر حكم القانون	يقيس مدى الثقة والتقليد بالقواعد القانونية في المجتمع	البنك الدولي
مؤشر ضبط الفساد control of corruption	يقيس الفساد بين المسؤولين الحكوميين، والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات.	البنك الدولي
مؤشر مدركات الفساد	يقيس مدى ادراك السؤولين في الدولة لوجود الفساد، هو مؤشر مركب يعتمد على المحسومات فامت بها 14هيئة مستقلة حسنة السمع، علما أن ادراج دولة ضمن قائمة الفساد يتطلب ذلك ثلاثة مسموحات.	البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية
مؤشر حق التعبير و المسؤولية	يقيس الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة وحية الصحافة، والحريات المدنية والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات.	البنك الدولي
مؤشر فعالية الحكومة	يقيس هذ المؤشر الإدراكات الحسية لمفاهيم الآتية: نوع الجهاز البيروقراطي، وتكاليف المعاملات ونوعية الرعاية الصحية العامة، ودرجة استقرار الحكومة	البنك الدولي
مؤشر نوعية التنظيم والضبط	يقيس هذا المؤشر الإدراكات الحسية للمفاهيم الآتية: حدوث سياسات غير ودية حيال السوق، مثل التحكم في الاسعار والرقابة غير الواقعة على البنوك، والضبط المفرط في مجال التجارة وتأسيس المشاريع.	البنك الدولي
مؤشر الاستقرار السياسي	يقيس الإدراكات الحسية لاحتما ظهور حالة من عدم استقرار أو حدوثها توترات، نزاع مسلح، انقلاب عسكري، تهديد إرهابي...	البنك الدولي

[1]بن عزوز محمد، **الفساد الإداري والاقتصادي**، آثار وآليات مكافحة، حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية العدد07،2016،ص 20.

المبحث الثالث: نحو تفعيل دور المراجع الداخلي في الحد والكشف عن الفساد المالي والإداري.

أصبحت المراجعة الداخلية بمثابة العين الساهرة على مصالح المؤسسة؛ فهي تضمن حماية مستمرة لأموالها المعرضة للأخطار، كما تهتم بالبحث عن حلول للحد من مختلف انواع الفساد التي تتعرض له كالاختلاسات والغش والاحتيال، وتظهر اوجه مساهمتها في الحد من الفساد المالي والإداري.

المطلب الأول: الصفات والمهام الواجب توافرها في المراجع الداخلي.

أولا مفهوم المراجع الداخلي: يطلق على المراجع الداخلي بالغة الإنجليزيةinternal auditor وهو الشخص الذي يترتب عليه إجراء البحوث والدراسات على الأموال والأعمال في الشركات وثم يقوم المحلل المالي بكتابة تقارير توضح النتائج والحلول والاقتراحات المالية التي يتوصل أليها المراجع ويشاركها مع كبار المدراء وأصحاب القرار في الشركة.[1]

وفي مفهوم آخر يعرف المراجع الداخلي بأنه" وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل المنظمة لفحص وتقييم الأنشطة كخدمة للمنظمة بهدف مساعدة أفراد المنظمة على تنفيذ مسؤوليتهم بفعالية من خلال تزويد الأفراد بالمنظمة بالتحليلات والتقييمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الانشطة وتشمل أيضا أهداف التدقيق توفير رقابة فعالية بتكلفة معقولة".[2]

ويعرف أيضا المراجع الداخلي على انه" تأكيد مستقل وموضوعي للحسابات ونشاط الاستشارات يهدف إلى إضافة القيمة وتحسين العمليات للمؤسسة، وهي تساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال إتباع نهج منتظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات الإدارة والمراقبة وإدارة المخاط".[3]

ثانيا صفات ومهارات المراجع الداخلي: وفي ضوء ما تناولته هذه الدراسات يرى الباحث أن الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي وذلك لتفعيل دورها في الحد من الممارسات الفساد المالي والإداري هي[4]:

1. القدرة على الاتصال الفعال؛
2. الذكاء وقوة الملاحظة؛
3. القدرة على تحليل البيانات؛
4. توفر مهارات البحث والنقض؛
5. التدريب المستمر؛

[1] https://www.for9a..com. شوهد على الساعة 15:17 يوم الأربعاء 2023/05/10.

[2] أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، دار لصفاء للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، 2011، ص46.

[3] Audit manuel, internal audit division, office internal ove right services ,2009, P01.

[4] Bomabay, p.a.Howe, M.A,Muehlmann, B.W,Detcting Fraud in the orgnizationaninternal audit perspective " journal of forensic investigative accouting,vol...3no, 2011.

6. الإلمام بالمعارف القانونية؛
7. توفر الخبرة المالية؛
8. توفر المعرفة بالمراجعة والرقابة المالية؛
9. التدريب على إدارة المخاطر وضبط الغش والاحتيال؛

ثالثا مهام المراجع الداخلي: يقوم المراجع الداخلي بمجموعة من المهام الأساسية نذكر منها ما يلي[1]:

1. مراجعة الحسابات؛
2. وضع الخطط السنوية المالية للشركة؛
3. تحليل وتقييم الوثائق والقوائم المحاسبية؛
4. إدارة المخاطر والرقابة على جميع عمليات المراجع الداخلي؛
5. كتابة وإعداد وتقديم التقارير التي تحتوي على نتائج المراجع الداخلي ورفعها على أصحاب القرار؛
6. تقديم الاقتراحات ذات الصلة بالمخاطر المالية والإدارية والتكاليف المترتبة عليها؛
7. الاستمرار في التواصل والعمل الدائمين مع لجنة الإدارة والمراجعة؛
8. مساعدة الشركة في تحقيق أهدافها من خلال إعداد خطط ناجحة تزيد من فعالية إدارة المخاطر.

المطلب الثاني: دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري.

نظرا لأهمية مخاطر الغش والاختلاس والاحتيال التي تتعرض لهم المؤسسات وبالتالي انهيارها أو تكبدها لخسائر كبيرة وخروجها من السوق وضياع أموال المساهمين، استلزم ووجود المراجعة الداخلية والرقابة الدائمة اللذان يمنعا كل من تسول له نفسه الأعمال غير المشروعة ظنا منه بعدم إمكانية اكتشافه ومحاسبته، فالمراجعة أوجه التلاعب يهدف إلى الكشف عن التضليل المقصود للسجلات أو أية عملية تخصيص غير مناسب للأصول والموجودات وخطر الاحتيال والغش ينشأ كما هو معروف من تقاطع ثلاث عوامل رئيسية هي[2]:

1. وجود ضغوط يتعرض له شخص معين قد تدفع به إلى ممارسة الاحتيال؛
2. وجود فرصة سانحة لحدوث الاحتيال مثل ثغرة في نظام الرقابة الداخلية؛
3. عدم النزاهة خاصة إذا تعرض لضغوط وتوفرت له الفرصة السانحة.

---

[1] من الموقع الإلكتروني، مرجع سبقذكرهشوهد على الساعة 15:17 يوم الأربعاء 2023/05/10.

[2] يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في الأداء لمالي والإداري (دراسة تطبيقية على شركة المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**, رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة–(فلسطين)، 2007، ص، ص 115–116.

وبالتالي يقع على عاتق المراجع الداخلي الوعي بشكل دائم في الحالات السابقة وعدم إغفال أية إشارات قد توحي بحدوث الغش والاحتيال ورصدها ومتابعتها، وهذا يعتبر أحد الأدوار التقليدية للمراجع الداخلي حيث ان الحذر والشك المنطقي وما يعرف بالشك المهني يعتبر من أهم المهارات التي يجب أن يتمتع بها المراجع الداخلي والتي تساعده في مهمته، والأهمية النسبية للتلاعب والاحتيال لا تتعلق بحجم المبلغ وإنما بالأثار النوعية أيضا وذلك للأسباب التالية[1]:

أ. إذ لم يتم منع حدوث تلاعب فهناك احتمالية لأن تتفشى أوجه التلاعب بسرعة كبيرة؛
ب. وجود التلاعب يشير بوضوح إلى ضعف في نظام الرقابة الداخلية؛
ت. تلاعب يتضمن موضوعات أخرى متكاملة ومغطاة قد يصعب الوصول إليها.

كما يجب على المراجع الداخلي خلال عملية البحث عن دليل حدوث الاحتيال أو الفساد المالي والإداري مراعاة ما يلي[2]:

- البحث عن أقوى الأدلة المحتملة؛
- التحري دون التأخير، حيث أنه من الممكن أن يتم تدمير أو ضياع ونسيان الدليل؛
- عدم تجاهل المفاتيح والأدلة الصغيرة؛
- البحث عن الحقائق التي تؤدي إلى التأكيد وأو تنفيد الاشتباه؛
- التركيز على أضعف النقاط في الغش والفساد؛
- توضيح وترخيص الدليل الذي يشير إلى ارتكاب احتيال والفساد؛
- توضيح السيناريو المحتمل للغش والفساد؛
- ترخيص وتفسير نظم المحاسبة والرقابة المتصلة والأوراق التابعة ذات العلاقة بالصفقة، والانحرافات عن النظم؛
- تفسير الأنماط المستخدمة في تغطية الاحتيال والفساد؛
- توضيح المدى المحتمل للاحتيال والغش والفساد؛
- الأخذ في الاعتبار احتمال التواطؤ.

المطلب الثالث: إطار مقترح لتحسين جودة المراجع الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري.

يرى الباحث انه لقيم المراجعة الداخلية بالدور الهام والفعال في اكتشاف ممارسات الفساد المالي والإداري والحد منها لابد من توافر بعض المقومات والأدوات التي تساعدها على تحقيق ذلك، ولذا يقترح الباحث ضرورة

[1] محمد سمير الصبان(1996)، إبراهيم إسماعيل جمعة، فتحي رزقي السوافيري، **الرقابة والمراجعة الداخلية– مدخل نظري تطبيقي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، (مصر)، ص185.

[2] **دليل الأسوساي الرقابي حول الإحتيال والفساد(2003)**، منظمة الأسيوية لهيئات الرقابة العليا (الأسوساي) ط3، ص ص50-51.

توافر المحاور التالية كإطار فكري لتحسين جودة أداء المراجع الداخلي في اكتشاف والحد من حالات الفساد المالي والإداري بمنظمات الأعمال وهي:

1.ضرورة توافر متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية

ويرى الباحث أن هذه المتطلبات يمكن تحديدها من خلال التكامل بين متطلبات كل من الحوكمة ولجان المراجعة ومنظمة الأنتوساي على النحو التالي:

1.1 البعد الأول: متطلبات الحوكمة

لقد اختلفت الآراء حول تعريف الحوكمة حيث رأى البعض تسميتها بالإدارة الرشيدة أو الإدارة الحاكمة والبعض الآخر يرى تسميتها التحكم المؤسسي، وفيما يلي بعض التعريفات لحوكمة الشركات:

- تعرف على أنها "مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المنشأة".[1]
- وقد عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD بأنها الأسلوب الذي يتخذه ذوي المصالح في الشركة لتحقيق مصالح معينة، كما أنها مجموعة من الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة وتوجيه أعمال وشئون الشركة من أجل ضمان تعزيز الأداء والشفافية بالشركة وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة والتأكد على استعراض حاجات ذوي المصلحة من المعلومات".[2]

أهمية الحوكمة:

تتمثل أهمية الحوكمة في العناصر التالية[3]:

1. تحقيق المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري الذي تواجهه المنشآت والدول.
2. جذب الاستثماراتالأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعاتالوطنية.
3. زيادة القدرة التنافسية للمنشآت الوطنية وفتح أسواق جديدة.

---

[1]مجدي محمود علي مرعي، **إطار مقترح لتحسين جودة أداء المراجع الداخلي في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري "دراسة ميدانية"**، الفكر المحاسبي(ATASU)، المجلد25، العدد3، أكتوبر 2021، الصفحة 73-120

[2]سلام,طارق مختار محمد،"**اثر ممارسة حوكمة الشركات علي شفافية القوائم المالية**، دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي جامعة عين شمس ،العدد الأول، أبريل2015.

[3]مشكور، سعود جابر، حيدر عباس عبد ،"**عالقة النظام الحوكمة بجودة التدقيق واثرها في محاربة الفساد المالي و الإداري**، دراسة عملية في عينة مختارة من المدققين، **مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية**، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، العدد24 2016.

4. تحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية.
5. تحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية.
6. دعم نظام الإفصاح وتحقيق الشفافية من خلال نظام الرقابة الداخلية والمعلومات التيتتضمنها التقارير الحالية.
7. حماية الوحدات الاقتصادية من الوقوع في الأخطاء المحاسبية من خلالالالتزام بالقوانين والقواعد والمعايير يؤدي استقرار نشاطالوحدات الاقتصادية وتجنب الأزمات المالية.

وتسعى قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي[1]:

- مراعاة مصالح وحقوق المساهمين وحمايتها؛
- حماية حقوق حملة الوثائق والمستندات ذات الصلة بفعالية الشركات؛
- حماية حقوق ومصالح العاملين في الشركات بكافة فئاتهم؛
- تحقيق الشفافية في جميع أعمال الشركات؛
- تحقيق وتأمين العدالة لكافة أصحاب المصالح والمتعاملين مع المنشأة؛
- تأمين حق المساءلة أمام أصحاب الحقوق لإدارة المنشأة؛
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛
- الالتزام بأحكام القوانين والتشريعات والضوابط الإشرافية والرقابية؛
- العمل على تأكيد مراجعة الأداء لكافة أنشطة المنشأة وذلك من خلال لجان مراجعة مستقلة عن الإدارة التنفيذية.

2.1 البعد الثاني: متطلبات لجان المراجعة.

تعتبر لجان المراجعة من أهم المفاهيم الحديثة في المراجعة لما لها من أهمية في تطوير المهنة، وقد عرفها(Braiotta, 2010) بأنها إحدى اللجان الفرعية المنبثقة من مجلس الإدارة ويتم تشكيلها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وتهدف إلى الإشراف والمتابعة على أداء المراجع الداخلي والخارجي والإشراف على إدارة المخاطر وكذلك التأكد من حوكمة الشركات.[2]

تعرف على أنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وتكون مسئولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم

[1] مرجع سبق ذكره سلام،(طارق مختار).

[2]. .Braiotta, J.L R .Gazzaway .P.Colson, S.RamamaotI.,"**Audit Committee Handbook** "FifthEditionn, New Jersey, Johnwily Sons INC، 2010.

المالية ومراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية، ومراجعة وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية ومراجعة مدي الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.[1]

ويعرفها البعض الآخر على إنها "لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم خبرة بمجال المحاسبة والمراجعة يتراوح عددهم ما بين5 3 : أعضاء يشتمل مسئوليتها على مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد التقارير المالية ومراجعة الأوضاع في التقارير المالية المنشورة ودعم الاستقلال المراجع الخارجي والداخلي وتقييم كفاءة المراجع الداخلي و مراجعة الالتزام لتطبيق قواعد الحوكمة و التأكد من مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية وكفايته بالشركة.[2]

دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري: ويرى الباحث أن لجان المراجعة تلعب دوراً هاماً في تفعيل ودعم آلية المراجعة الداخلية وبالتالي الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال تحقيق ما يلي[3]:

1. تدعيم استقلالية المراجع الداخلي؛
2. التأكد من أن المراجع الداخلي لديه الموارد الكافية؛
3. حرية مدير المراجعة بالاتصال المباشر بلجان المراجعة؛
4. التأكد من عدم وجود أية قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذ المهام؛
5. فحص نتائج المراجعة الداخلية؛
6. التنسيق بين عمل المراجع الداخلي والخارجي؛
7. التأكيد على جودة أداء المراجع الداخلي؛
8. فحص نتائج المراجعة الداخلية.

3.1 البعد الثالث: اثر متطلبات دليل منظمة الأنتوساي على أداء المراجعة الداخلية الأنتوساي INTOSAL هي المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، وهي منظمة مستقلة وذاتية السيادة وتتبعها عدة منظمات مثل المنظمة العربية للرقابة المالية العامة (الأرابوساي)، المنظمة الأوروبية للرقابة المالية لمكافحة

[1] سليمان، محمد مصطفي، ,**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الإسكندرية الدار الجامعية، (مصر) 2006.

[2] حمادة، رشا، **دور لجان المراجعة في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد26،والعدد الثاني,2012.

[3] غنيم، محمود رجب يس، **دور لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة في المواجهة الفساد** المالي، دليل ميداني من البيئة السعودية، مجلة التجارة والتمويل، كليه التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، 2014

الفساد (الأوروساي)، وتعمل هذه المنظمات على تفعيل الدور الرقابي العام في الحد من ممارسات الفساد والتصدي لها.

هذا وقد وافقت الدول الأعضاء في منظمة الأنتوساي على ضرورة استخدام إطار العمل الخاص بنشر وتعزيز المساءلة والشفافية والحوكمة الرشيدة وذلك من أجل تحقيق المزيد من التطوير لأدوات القياس المعتمدة خلال دعم

عمليات التقييم، حيث يمكن استخدام إطار العمل فيما يلي[1]:

1. عمليات المراجعة الداخلية؛
2. عمليات مراجعة النظير؛
3. التخطيط الاستراتيجي.

وتتمثل متطلبات دليل الأنتوساي في الإرشادات التالية[2]:

- ضرورة تبني الإلمام بأوجه القصور في الأنظمة والعمليات الرقابية والمعايير المطبقة والتي قد تتسبب في خلق بيئة مؤدية إلى الفساد والتأكد من إبلاغالإدارة بها للتعاون مع الجهات المعنية لتحسين البيئة الرقابية وتقليل مخاطر الاحتيال والفساد
- تقع على الإدارة مسئولية الإفصاح عن حالات الفساد والاحتيال؛
- يجب على أجهزة الرقابة العليا أن تفتح المجال للحصول على مهارات متخصصة من مصادر خارجية إذا تطلب الأمر ذلك؛
- يجب أن يتم تدريب المراجعين على عمليات الفساد والاحتيال؛
- الضرورة توافر المرونة الكافية فيما يتعلق بميزانية ووقت وخبرة فيق المراجعة؛
- يجب العمل بتوصيات المراجع بإجراء تغيرات على النظام والإجراءات التي من شأنها أن تمنع حدوث هذه الممارسات.

في ضوء ما سبق يمكن للباحث تحديد إجراءات الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية للحد من ممارسات الفساد المالي والإداري وذلك من خلال التكامل بين متطلبات كل من الحوكمة لجنة المراجعة ومنظمة الأنتوساي على النحو التالي[1]:

---

[1]دليل الأنتوساي، 2019.

[2]بوراس بودالية، قدودو جميلة، **واقع الفساد الإداري والمالي في الجزائر**،"، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة تفعيل اليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري، كليهالتجارة، جامعةبني سويف، ابريل,2013

أولا: متطلبات الحوكمة

1) الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح لضبطالأداء؛
2) كفايةالإفصاح والشفافية في إعداد التقارير الحالية؛
3) توفير المعلومات بشكل دوري؛
4) وضوح السلطات والمسئوليات؛
5) تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدات الاقتصادية؛
6) استقلالية اللجان.

ثانيا: متطلبات لجان المراجعة[2]

1) تدعيم استقلاليةالمراجع الداخلي؛
2) توفير الموارد الكافية للمراجع الداخلي لمباشرة نشاطه؛
3) حرية مدير المراجعة بالاتصال المباشر بلجان المراجعة؛
4) التأكيد من عدم وجود أية قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذ المهام؛
5) فحص نتائج المراجعة الداخلية؛
6) التنسيق بين عمل المراجع الداخلي والخارجي.

ثالثا: متطلبات الأنتوساي

1) التدريب على كشف ممارسات الفساد؛
2) الإلمام بأوجه القصور في الأنشطة؛
3) الإبلاغ عن ممارسات الفساد بوثائق خارجية؛
4) متابعة حالات الفساد المُبلغ عنها؛
5) استقلالية أجهزة الرقابة؛
6) الاعتماد على دليل المراجعة عند البالغ عن حالات الفساد.

الشكل التالي: يوضح ملخص إطار مقترح تحسين جودة المراجع الداخلي

[1]مرجع سابق.

[2]بوراس بودالية، قدودو جميلة، **واقع الفساد الإداري والمالي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره.

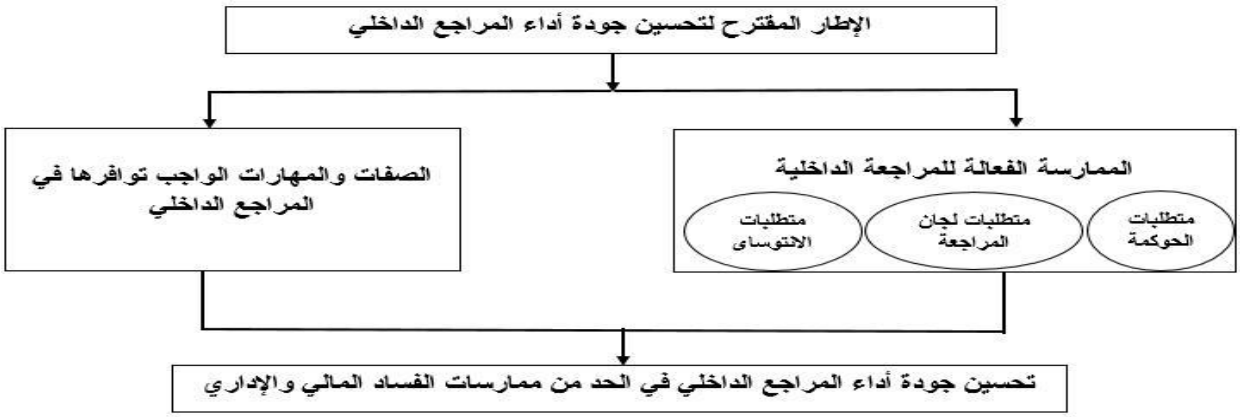

المصدر: د. مجدي محمود علي مرعي

مدرس المحاسبة بمعهد طيبة العالي للحاسب والعلوم الإدارية

خلاصة الفصل: تعتبر المراجعة الداخلية أحد القضايا المحاسبية المهمة دائمة الجدل والتطوير سواء من حيث المفهوم أو أهداف أو مجال أو نطاق العمل أو معايير أدائها، وهذا من أجل التكيف ومسايرة التطورات الجوهرية التي تحدث في البيئة المحيطة، يتطلب من المراجع الداخلي القيام بعدة خدمات مهنية ليساعد إدارة المؤسسة على تحقيق مزيد من الفعالية في اداء مهامه ولمواجهة مختلف أوجه الفساد المالي والإداري الذي قد ينشأ من الانحرافات السلبية الناتجة من طرف موظفي المؤسسة في شتى المستويات الإدارية عند أداء مهامهم.

الفصل الثاني:

أهمية تحسين جودة أداء المراجع الداخلي في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري

-دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والأكاديميين-

تمهيد

تهدف الدراسة الميدانية إلى محاولة التحقق والوصول إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال الفصل النظري أو الدراسة النظرية للموضوع، التي تم من خلالها التعرف على متطلبات تحسين جودة أداء المراجع الداخلي بصفة عامة وأهميتها في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري بصفة خاصة وما يحيط بها من إجراءات عمل ميداني إلى اكتشاف الأخطار والغش في القوائم المالية.

وسيتم في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي، كما تهدف الدراسة الميدانية كذلك على محاولة فهم العمل الواقعي لاستخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية والذي يعتمد على الأسلوب المباشر باعتباره طرف رئيسي في الدراسة.

وقد قسمنا الدراسة الميدانية إلى مبحثين كالتالي:

- **المبحث الأول:** منهجية الدراسة الميدانية؛
- **المبحث الثاني:** تحميل وتفسير نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث، سوف يتم التطرق إلى الأدوات والوسائل التي سوف يتم من خلالها جمع البيانات التي سيتم اعتمادها في هذه الدراسة من اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة، كما سوف يتم التطرق إلى الإطار والظروف التي تم إعداد الاستبيان فيها باعتبارها ما الاعتماد عليه في الدراسة.

المطلب الأول: منهجية ومجتمع الدراسة

سنستعرض في هذا المطلب المنهج المستخدم في هذه الدراسة وكذلك وصف العينة التي أجريت عليها الدراسة كما يلي:

1.منهجية الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أحد طرق البحث العلمي التي تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون التدخل في مجرياتها.

وتهدف الدراسة الحالية إلى تحليل متطلبات تحسين جودة أداء المراجع الداخلي كآلية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري، وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال الاستبيان الذي تم الاعتماد عليه لأجل هذا الغرض، وتم تفريغ الاستبيان وتحليله باستخدام برنامج **SPSS V22.**

2.مجتمع الدراسة: يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة محل الدراسة، وهو أيضا جميع الأفراد أو الأشياء التي تكون موضوع الدراسة.

وبناء على ذلك فان المجتمع المستهدف لهذه الدراسة يتكون من عدد من محافظي الحسابات والأساتذة الجامعيين في القطر الوطني، وقد بلغ عددهم 43 فرد.

المطلب الثاني: أدوات وعينة الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على متطلبات تحسين جودة أداء المراجع الداخلي كآلية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري، فإننا استخدمنا أداة الاستبيان معتمدين في ذلك على الجانب النظري والدراسات السابقة في صياغة عبارات الاستبيان وتعديلات واقتراحات الأستاذ المشرف.

1.أدوات الدراسة: تم الاعتماد على استبيان حول " متطلبات تحسين جودة أداء المراجع الداخلي كآلية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري " حيث يعتبر الاستبيان الأداة الرئيسية الملائمة للدراسة الحالية

للحصول على المعلومات والبيانات التي يجرى تعبئتها من قبل المستجيب، وهذا بعد التأكد من صلاحيته للاستعمال مع عينة الدراسة الحالية.

وتضمنت استمارة الاستبيان 32 سؤالا، حيث اعتمد الطالبين في أداة الدراسة على طريقة الإجابة الخماسية أي سلم ليكارت الخماسي، وتم الاعتماد على أسئلة واضحة مما يسهل عملية القراءة والإجابة.

أما عن أقسام الاستمارة فقد تشكلت من الأجزاء التالية:

- **الجزء التمهيدي:** تضمن البيانات والمعلومات المتعلقة بأفراد عينة الدراسة.
- **المحور الأول:** يضم الأسئلة من 1 إلى 17 والذي يهتم بمعرفة متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية.
- **المحور الثاني:** يضم الأسئلة من 1 إلى 7 والذي يعنى بمعرفة محددات جودة المراجعة الداخلية.
- **المحور الثالث:** يضم الأسئلة من 1 إلى 7 والذي يعنى بمعرفة الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي.

لتحليل نتائج الاستبيان تم الاعتماد على الوسائل الإحصائية التالية: معامل **آلفا كرونباخ** لحساب الثبات،المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، اختبار الدلالة الإحصائية **(T test)**.

والجدول التالي يوضح طريقة الإجابة على أسئلة الاستبيان:

الجدول رقم (1): يبين طريقة الإجابة على أسئلة الاستبيان (سلم ليكرث الخماسي)

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، الجزء الثالث، موضوعات مختارة، ص: 540.

2.عينة الدراسة: نظرا لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة بدقة، ومنه صعوبة ضبط حجم العينة وفقا للنماذج الإحصائية المعروفة، تم تحديد عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية من مجتمع الدراسة وقد بلغ عدد أفراد العينة 50 فرد تم استرجاع 43 استمارة صالحة وخاضعة للدراسة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2): خاص باستمارات الاستبيان

البيان	العدد	النسبة المئوية
إجمالي الاستمارات الموزعة	50	%100
الاستمارات غير المسترجعة	07	%14
مجموع الاستمارات الصالحة	43	%86

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

المطلب الثالث: الوصف الديموغرافي للعينة

سيتم تناول في هذا المطلب الوصف الديمغرافي لعينة الدراسة من خلال الاتي:

1.الجنس

الجدول رقم (3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	30	%69.8
أنثى	13	%30.2
الإجمالي	43	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

الشكل رقم (1): توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

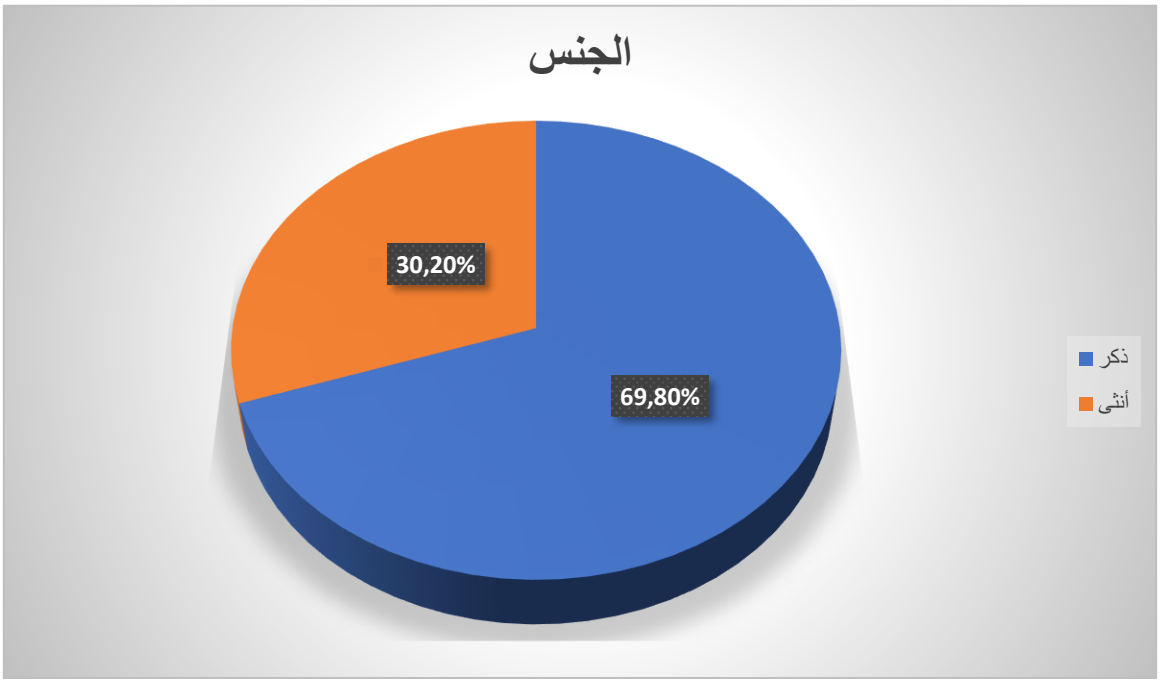

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 43 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين هم من جنس ذكر قدر عددهم بـ 30 فرد أي ما نسبته 69.8%، وهم الأعلى نسبة، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين هم من جنس أنثى قدر عددهم ب 13 فرد أي ما نسبته 30.2%.

2.العمر

الجدول رقم (4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 35 سنة	25	%58.1
من 35 إلى 50 سنة	16	%37.2
أكثر من 50 سنة	2	%4.7
الإجمالي	43	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

الشكل رقم (2): توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

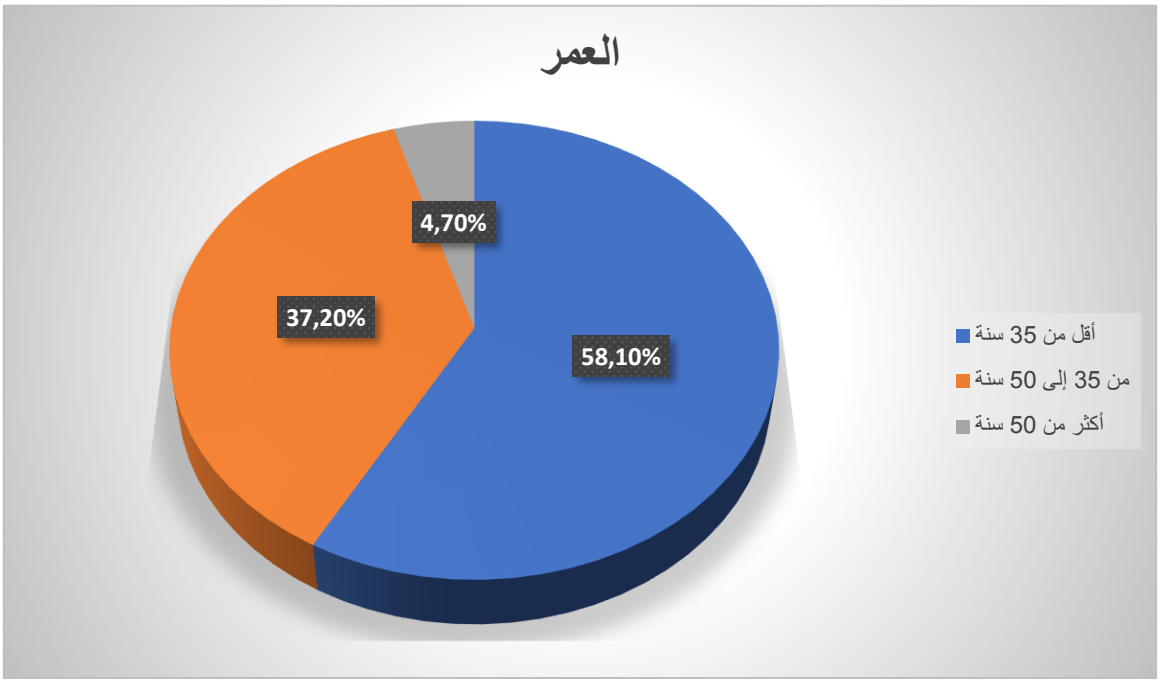

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 43 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين لا يتجاوز سنهم 35 سنة قدر بـ 25 فرد بنسبة 58,1% وهم الأكثر نسبة، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يتراوح عمرهم مابين35 و50 سنة قدر ب 16 فرد أي ما نسبته 37,2%، وأخيرا الأفراد الذين يفوق سنهم 50 سنة فقد بلغ عددهم فردين (02) بنسبة 4,7% وهم الأقل نسبة.

3. المؤهل العلمي

الجدول رقم (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
ليسانس	16	%37.2
دراسات عليا في المالية والمحاسبة	12	%27.9
دراسات ما بعد التدرج	15	%34.9
الإجمالي	43	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

الشكل رقم (3): توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

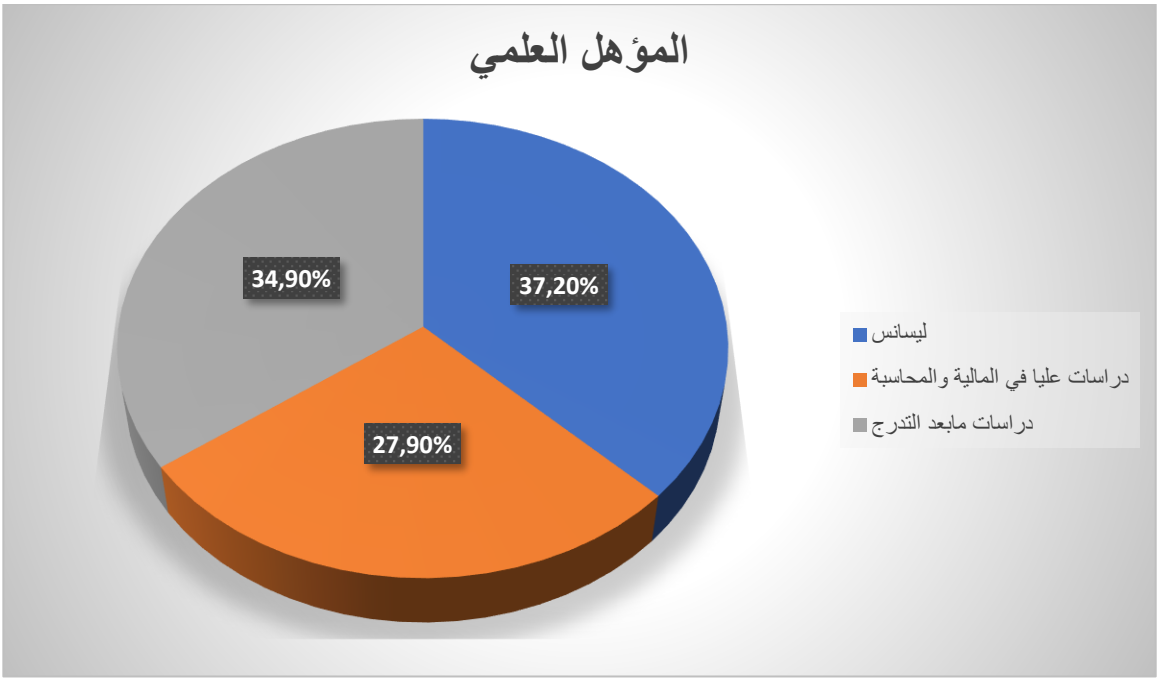

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 43 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد المتحصلين على شهادة ليسانس قدر بـ 16 فرد بنسبة 37,2%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين ليدهم دراسات عليا في المالية والمحاسبة قدر بـ 12 فرد أي ما نسبته 27,9%، أما الأفراد المتحصلين على دراسات ما بعد التخرج فقد بلغ عددهم 15 فرد بنسبة 34,9%.

4. المؤهل المهني

الجدول رقم (6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرارات	النسبة المئوية
أستاذ جامعي	18	%41.9
محافظ حسابات	10	%23.3
خبير محاسبي	15	%34.9
الإجمالي	43	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

الشكل رقم (4): توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني

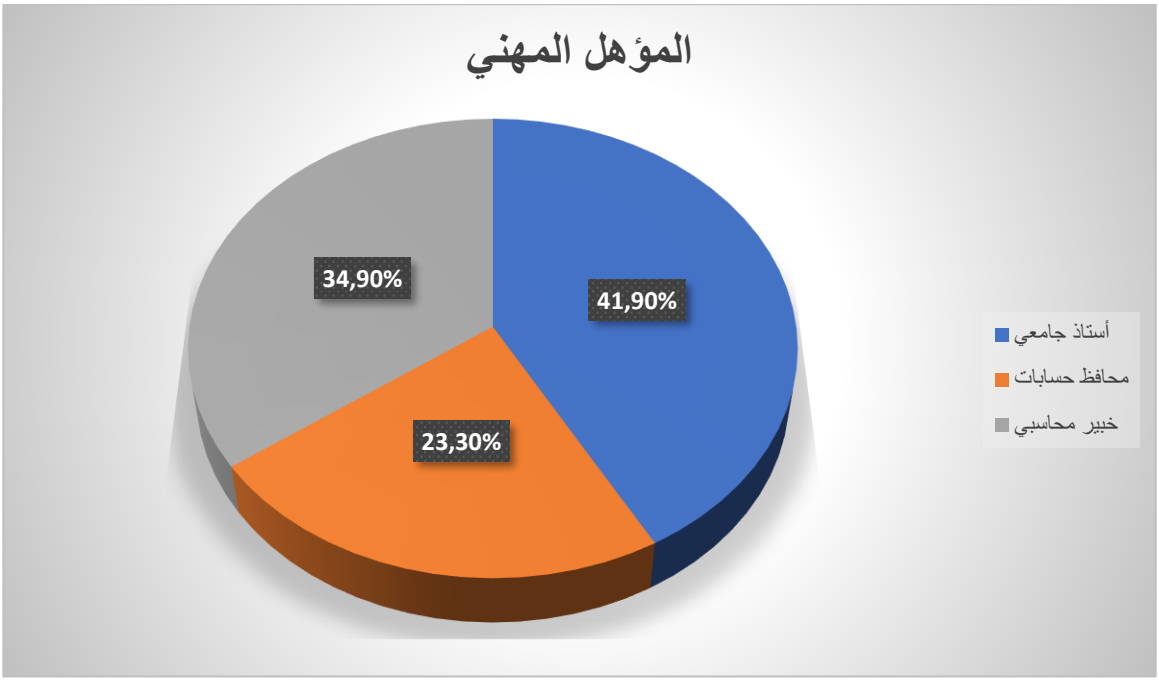

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 43 فرد، نلاحظ أن عدد الأساتذة الجامعيين قدر بـ 18 فرد بنسبة 41,9% وهم الأعلى نسبة، في حين نلاحظ أن محافظي الحسابات قدر ب 10 أفراد أي ما نسبته 23,3% وهم الأقل نسبة، وأخيرا خبير محاسبي فقد بلغ عددهم 15 فرد بنسبة 34,9%.

5. الخبرة المهنية

الجدول رقم (7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 10 سنوات	36	%83.7
من 10 إلى 20 سنة	05	%11.6
أكثر من 20 سنة	02	%4.7
الإجمالي	43	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

الشكل رقم (5): توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

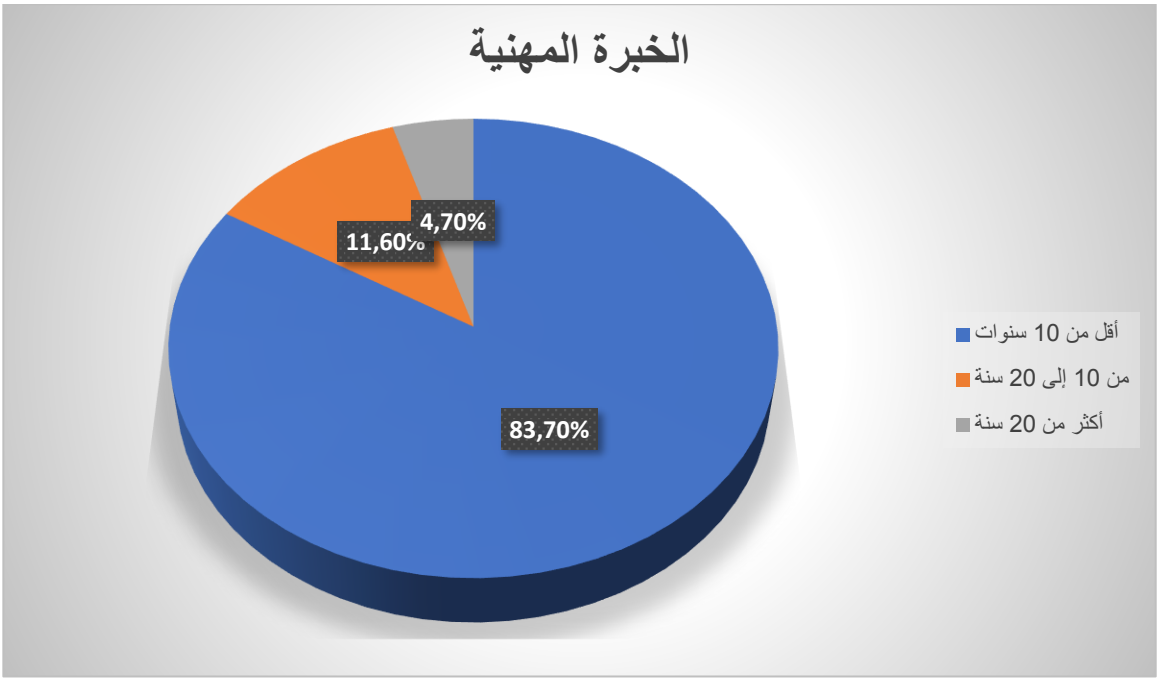

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 43 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين تقل خبرتهم المهنية عن 10 سنوات قدر بـ 36 فرد بنسبة 83,7%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة الخبرة لديهم تتراوح ما بين 10 إلى 20 سنة قدر ب 5 أفراد أي ما نسبته 11,6%، وأخيرا الأفراد الذين تزيد خبرتهم المهنية عن 20 سنة فقد بلغ عددهم فردين (02) ما يناسب 4,7%.

6.ثبات الاستبيان:

تم التأكد من ثبات الاستبيان عن طريق معامل الثبات **لألفا كرونباخ**، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (8): معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

المحاور	قيمة ألفا كرونباخ
متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية	0.79
إلى أي مدى ترى أن توافر العناصر الأتية في المراجعة الداخلية يؤدى إلى تفعيل دورها في الحد من الفساد المالي والإداري	0.71
إلى أي مدى توافق على أن توافر الصفات التالية في المراجع الداخلي تؤدى إلى تفعيل دوره في الحد من الفسادالمالي والإداري	0.64

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

يتضح من الجدول رقم (8): أن قيم معامل **ألفا كرونباخ** للثبات انحصرت بين (0.64) كأدنى قيمة، و(0.79) كأعلى قيمة، وهذا ما يؤكد تمتّع الاستبيان بدرجة لا بأس بها من الثبات وصلاحيته للاستخدام مع العينة النهائية للدراسة الحالية.

*حيث يوصي علماء الإحصاء بأن لا يقل معامل **ألفا كرونباخ** عن (0.70) حتى يكون الاستبيان صالح للاستخدام.

المبحث الثاني: تحميل وتفسير نتائج الاستبيان

المطلب الأول: تحميل محاور الاستبيان

قبل التطرق إلى تحميل عبارات الاستبيان لابد من توضيح مجالات الاستبيان ودرجات الموافقة المتبعة، حيث أن قانون مجال الموافقة هو كالتالي:

تحديد اتجاه العينة=$\frac{\text{درجةأكبر}-\text{درجةأقل}}{\text{البدائلعدد}}=\frac{5-1}{5}$ =0.8، أي أننا في كل مرة نضيف قيمة (0.8) كي نحدد اتجاه العينة كالتالي:

الجدول رقم (9): يوضح مقاييس الإجابة على فقرات الاستبيان

العدد	مجال الموافقة = 0.8	درجة الموافقة
1	1.8-1	غير موافق بشدة
2	2.6-1.8	غير موافق
3	3.4-2.6	محايد
4	4.2-3.4	موافق
5	5-4.2	موافق بشدة

المصدر: من محمد خير سليم أبو زيد، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجة (SPSSV22)الجزيرة، عمان، (الأردن)، 2010، ص 27.

1.تحليل عبارات المحور الأول: متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية.

الجدول رقم (10): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	الرتبة	اتجاه العينة	المستوى
(متطلباتالحوكمة)								
01	الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح للضبط الإداري.	4.43	0.51	0,63228	11,095	3	موافق	عالية
02	وضوح السلطات والمسئوليات.	4.51	0.53	0,99723	4,282	2	موافق	عالية
03	تعدد الجهات الرقابية على اداء الوحدات الاقتصادية.	4.27	0.80	0,92821	5,257	4	موافق	عالية
04	الشفافية وتوفير المعلومات بشكل دوري.	4.55	0.60	0,88859	6,350	1	موافق	عالية
05	استقلالية اللجان.	4.20	0.96	0,99723	4,282	5	موافق	عالية
متطلبات الحوكمة		**4.39**	**0.79**	**0.95214**	**6.258**	**–**	**موافق**	**عالية**
(متطلباتلجانالمراجعة)								
06	تدعيم استقلالية المراجع الداخلي.	4.26	0.79	,801440	8,372	4	موافق	عالية
07	توفير الموارد الكافية للمراجع الداخلي لمباشرة نشاطه.	4.48	0.55	0.88752	7.235	1	موافق	عالية
08	سهولة الاتصال المباشر بين مدير المراجعة ولجنة المراجعة.	4.38	0.59	0.92547	8.1257	3	موافق	عالية
09	فحص نتائج المراجعة الداخلية من قبل لجنة المراجعة.	4.18	0.61	0.87952	7.3287	6	موافق	عالية

10	التنسيق بين عمل المراجع الداخلي والخارجي.	4.18	0.80	,801440	8,372	5	موافق	عالية
11	فحص انظمة الرقابة الداخلية والتحقق من مدى كفايتها.	4.38	0.60	0.88752	7.235	2	موافق	عالية
متطلباتلجانالمراجعة		**4.60**	**0.54**	**0.9547**	**6.246**	**–**	**موافق**	**عالية**
(متطلباتا لانتوساي)								
12	التدريب على كشف ممارسات الفساد.	4.60	0.54	,632280	11,095	1	موافق	عالية
13	العمل بتوصيات المراجع لتطوير النظم القائمة.	4.19	0.65	,997230	4,282	4	موافق	عالية
14	الإبلاغ عن ممارسات الفساد بوثائق خارجية	3.83	0.90	,928210	5,257	6	موافق	عالية
15	متابعة حالات الفساد المبلغ عنها.	4.40	0.64	,632280	11,095	3	موافق	عالية
16	توافر المرونة الكافية بميزانية وخبرة ووقت فريق المراجعة.	4.17	0.73	,801440	8,372	5	موافق	عالية
17	الاعتماد على دليل المراجعة عند الإبلاغ عن حالات الفساد.	4.41	0.68	0.88752	7.235	2	موافق	عالية
متطلبات الانتوساي		**4.25**	**0.72**	**0.8213**	**7.301**	**–**	**موافق**	**عالية**
المحور الأول (متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية)		**4.32**	**0.70**	**0.9254**	**9.057**	**–**	**موافق**	**عالية**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

الشكل رقم (6): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية

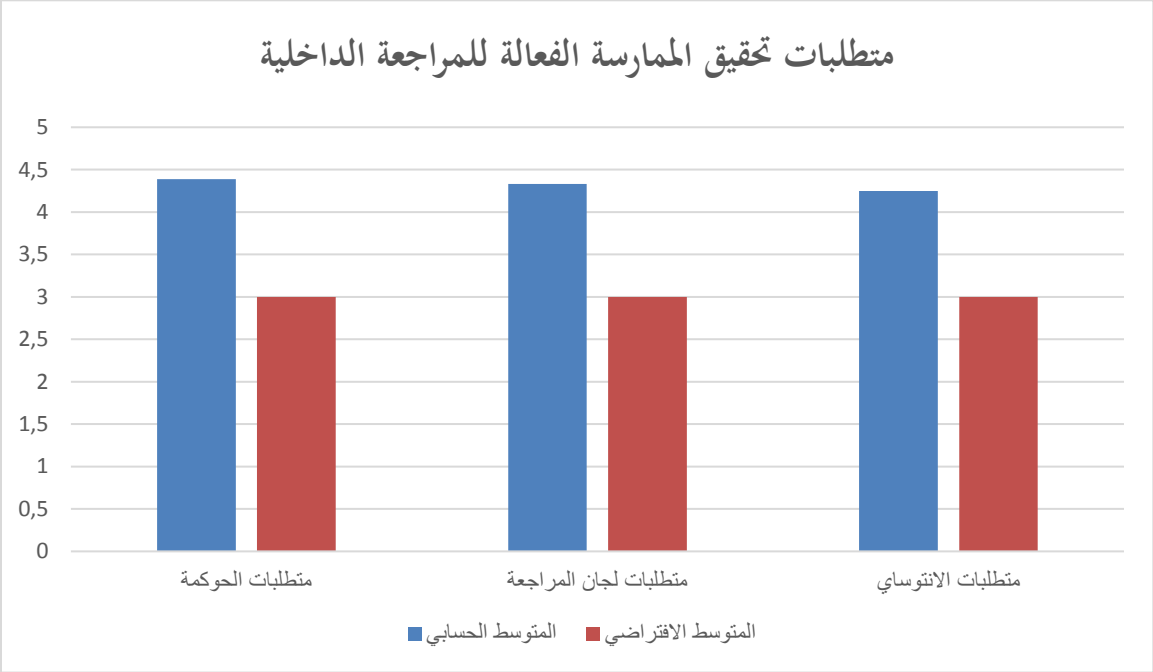

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (06) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا 43 فرد على محور **متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية** جاءت حسب الترتيب التالي: محور متطلبات لجان المراجعة في **المرتبة الأولى** بمتوسط حسابي قدر بـ 4.60 ، تليها في **المرتبة الثانية** متطلبات الحوكمة بمتوسط حسابي قدر بـ 4.39، أما **المرتبة الثالثة** فقد عادت لمتطلبات الانتوساي بمتوسط حسابي بلغ 4.25، وكل العبارات السابقة جاءت بدرجة عالية وباتجاه البديل "موافق " كما أن اغلب قيم اختبار الدلالة الإحصائية (T-test) جاءت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05).

ومن خلال تحليل نتائج جدول رقم (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد البحث حول المحور الأول (متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية) **يتضح للطالبين ما يلي:**

–أن المتوسط الكلى للمحور (4.32) ويعنى ذلك درجة موافقة على المحور ككل، أي يدل ذلك على أن أفراد العينة لديهم درجة موافقة عالية على أن تطبيق (متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية) يؤدي إلى تحسين أداء المراجع الداخلي في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري ونلاحظ انخفاضا لانحرافات المعيارية لعبارات المحور مما يدل على تمركز الإجابات حول وسطها الحسابي.

2.تحليل عبارات المحور الثاني: محددات جودة المراجعة الداخلية (إلى أي مدى ترى أن توافر العناصر الأتية في المراجعة الداخلية يؤدى إلى تفعيل دورها في الحد من الفساد المالي والإداري).

الجدول رقم (11): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور محددات جودة المراجعة الداخلية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	الرتبة	اتجاه العينة	المستوى
1	التأهيل العلمي والمهني الكافي للمراجع الداخلي.	4.59	0.63	6,437	0,000	2	موافق	عالية
2	الاستقلال المهني والتنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية.	4.39	0.67	4,814	0,000	6	موافق	عالية
3	دعما لإدارة العليا بتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المهام المطلوبة بشكل فعال.	4.44	0.62	9,391	0,000	5	موافق	عالية
4	التقييم الدوري لأنشطة المراجعة الداخلية من قبل لجنة المراجعة والإدارة العليا.	4.55	0.54	6,431	0,000	3	موافق	عالية
5	وجود دليل للمراجعة الداخلية يحدد اجراءات العمل وكيفية التنفيذ.	4.28	0.68	9,072	0,000	7	موافق	عالية
6	الموضوعية وعدم تعارض المصالح الشخصية مع مصلحة الشركة	4.49	0.61	6,278	0,000	4	موافق	عالية

7	وجود ميثاق أخلاقي يلزم كافة العاملين بإدارة المراجعة الداخلية) النزاهة السرية الكفاءة المهنية الموضوعية)	4.66	0.54	7,452	0,000	1	موافق	عالية
المحور الثاني: محددات جودة المراجعة الداخلية		4.50	0.60	8.524	-	-	موافق	عالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

الشكل رقم (7): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور محددات جودة المراجعة الداخلية

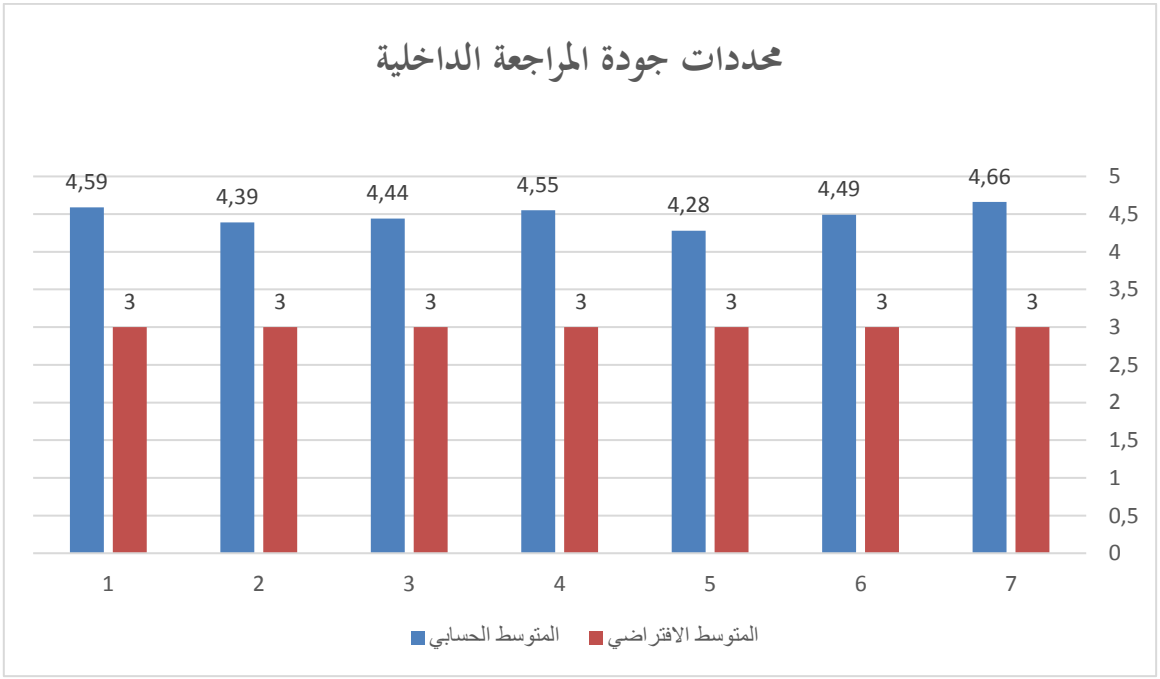

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

من خلال تحليل نتائج جدول رقم (11) لاستجابات أفراد البحث حول المحور الثاني **(محددات جودة المراجعة الداخلية)** يتضح للباحث ما يلي:

-نجد أن المتوسط الكلى للمحور (4.50)، ويعنى ذلك درجة موافقة على المحور ككل، أي يدل ذلك على أن أفراد العينة لديه مدرجة موافقة عالية على نتوافر (محددات جودة المراجعة الداخلية) تؤدي إلي فعالية

دورها في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري ونلاحظ انخفاضا لانحرافات المعيارية لعبارات المحور مما يدل على تمركز الإجابات حول وسطها الحسابي.

-أن الوسط الحسابي لكل عبارة يتراوح ما بين(4.28 – 4.60)وهذا يعني أن هناك اتفاق عليها جميعا جاءت في المرتبة الأولي وجود ميثاق اخلاقي يلزم كافة العاملين بإدارة المراجعة الداخلية بمتوسط (4.66) ويأتي في المرتبة الثانية عنصر التأهيل العلمي والمهني الكافي للمراجع الداخلي بمتوسط(4.59)ويأتي في المرتبة الثالثة التقييم الدوري للأنشطة المراجعة الداخلية من قيل اللجنة بمتوسط (4.55)، ويأتي في المرتبة الرابعة الموضوعية وعدم تعارض المصالح الشخصية مع مصلحة الشركة بمتوسط (4.49)، ويأتي في المرتبة الخامسة دعما لإدارة العليا بتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المهام المطلوبة بشكل فعال بمتوسط (4.44)،ويأتي في المرتبة السادسة الاستقلال المهني والتنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية بمتوسط(4.39)، ويأتي في المرتبة الأخيرة وجود دليل للمراجعة الداخلية يحدد اجراءات العمل وكيفية التنفيذ بمتوسط (4.28).

3.تحليل عبارات المحور الثالث: الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي؟ (إلى أي مدى توافق على أن توافر الصفات التالية في المراجع الداخلي تؤدى إلى تفعيل دوره في الحد من الفساد المالي والإداري).

الجدول رقم (12): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	الرتبة	اتجاه العينة	المستوى
1	القدرة على الاتصال الفعال.	4.63	0.56	6,437	0,000	1	موافق	عالية
2	الذكاء وقوة الملاحظة.	4.58	0.66	4,814	0,000	2	موافق	عالية
3	توافر مهارات البحث والتقصي.	4.30	0.74	9,391	0,000	7	موافق	عالية
4	الإلمام بالمعارف القانونية.	4.55	0.69	6,431	0,000	4	موافق	عالية
5	توافر الخبرة بالمراجعة والرقابة المالية.	4.56	0.59	9,072	0,000	3	موافق	عالية
6	التدريب على إدارة المخاطر وضبط الغش والاحتيال.	4.33	0.70	6,278	0,000	6	موافق	عالية
7	المهارات التكنولوجية.	4.36	0.71	7,452	0,000	5	موافق	عالية
المحور الثالث: الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي		4.48	0.65	0.872	-	-	موافق	عالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

الشكل رقم (8): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي

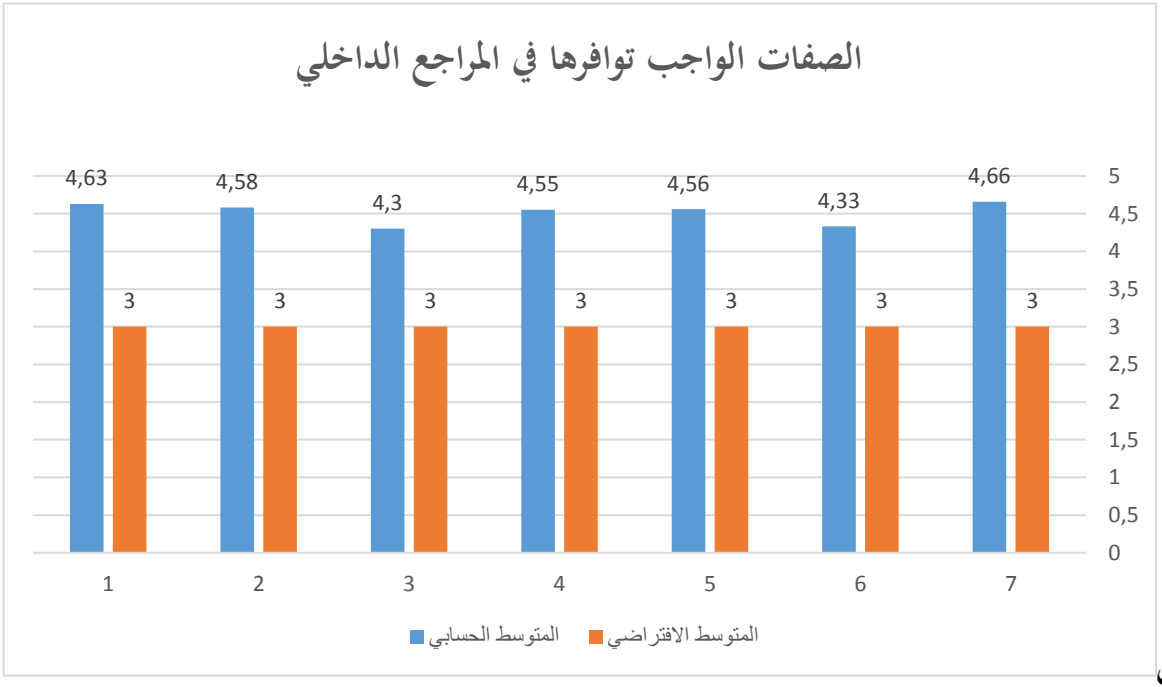

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

من خلال تحليل نتائج جدو لرقم (12) لاستجابات أفراد البحث حول المحور الثالث (الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي) يتضح للباحث ما يلي:

نجد أن المتوسط الكلى للمحور (4.48) ويعنى ذلك درجة موافقة على المحور ككل، أي يدل ذلك على أن أفراد العينة لديهم درجة موافقة عالية على ان توافر (الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي) تؤدي إلى فعالية دورها في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري ونلاحظ انخفاضا لانحرافات المعيارية لعبارات المحور مما يدل على تمركز الإجابات حول وسطها الحسابي.

-أن الوسط الحسابي لكل عبارة يتراوح ما بين(4.30 – 4.63) وهذا يعني أن هناك اتفاق عليها جميعا جاءت في المرتبة الأولى القدرة على الاتصال الفعال بمتوسط (4.63)، ويأتي في المرتبة الثانية الذكاء وقوة الملاحظة بمتوسط (4.58)، ويأتي في المرتبة الثالثة توافر الخبرة بالمراجعة والرقابة المالية بمتوسط (4.56) ويأتي في المرتبة الرابعة الإلمام بالمعارف القانونية بمتوسط (4.55))، ويأتي في المرتبة الخامسة بمتوسط

(4.36)، ويأتي في المرتبة السادسة التدريب على إدارة المخاطر وضبط الغش والاحتيال بمتوسط(4.33)، ويأتي في المرتبة الأخيرة توافر مهارات البحث والتقصي(4.30).

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية.

لإجراء اختبار (T-Test) عند مستوى الدلالة (0.05) ولدراسة دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسطالفرضي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

H_0: لا توجد متطلبات لتحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية.

H_1 : هناك متطلبات لتحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية.

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور محددات وأبعاد تطبيقات تكنولوجيا الحوسبة السحابية

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري للأفراد	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 3			
					T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية	43	3,8698	0,62470	0,86977	9,130	42	0,000	دالة عند 0,05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

الشكل رقم (9): الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية

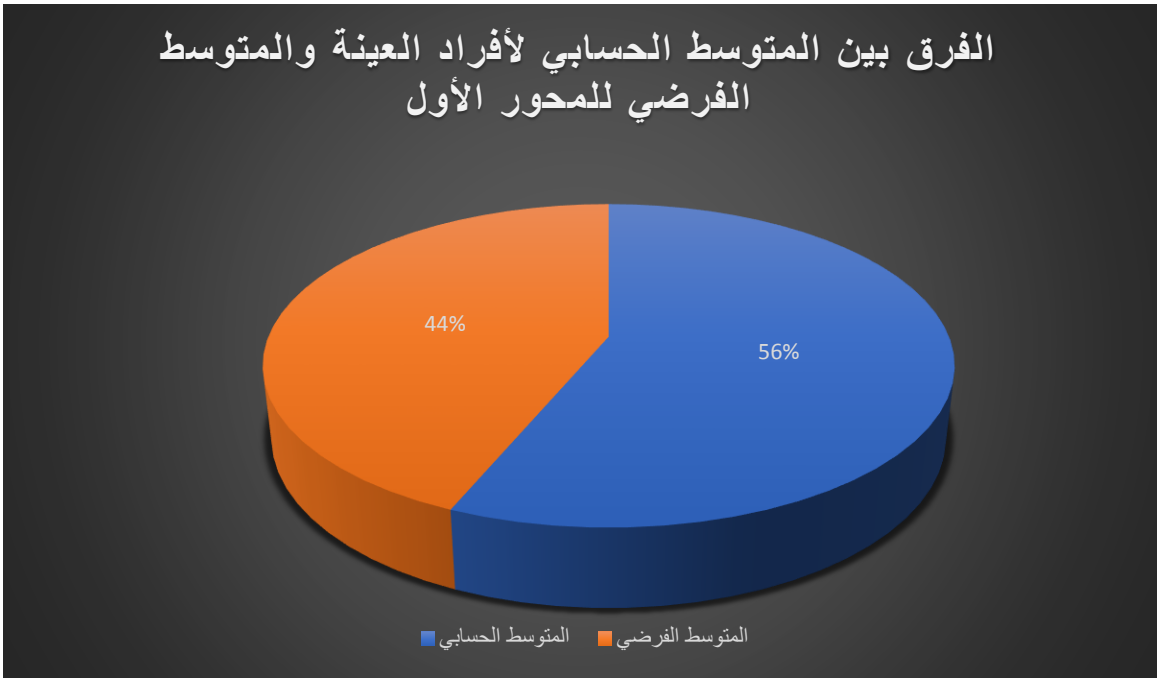

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

من خلال النتائج المبينة بالجدول رقم (14) والشكل رقم (10) أعلاه، وبناء على المتوسط الحسابي للمحور الأول الذي بلغ 3,8698 نلاحظ أنه أعلى من المتوسط الفرضي والمقدر بـ 3 ، وهذا ما أكدته قيمة " t" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها 9,130، وهي قيمة موجبة "أي أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي " ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)، ومنه تم قبول الفرضية البديلة "H1" "هناك متطلبات تلحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95 % مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الفرضية الثانية: محددات جودة المراجعة الداخلية.

لإجراء اختبار (T-Test) عند مستوى الدلالة (0.05) ولدراسة دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسطالفرضي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

H_0: لا يوجد تأثير للمحددات على جودة المراجعة الداخلية.

H_1 : هناك تأثير للمحددات على جودة المراجعة الداخلية.

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور محددات جودة المراجعة الداخلية

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري للأفراد	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 3			
					T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
محددات جودة المراجعة الداخلية	43	3,8140	0,49260	0,81395	10,835	42	0,000	دالة عند 0,05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

الشكل رقم (10): الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محورمحددات جودة المراجعة الداخلية.

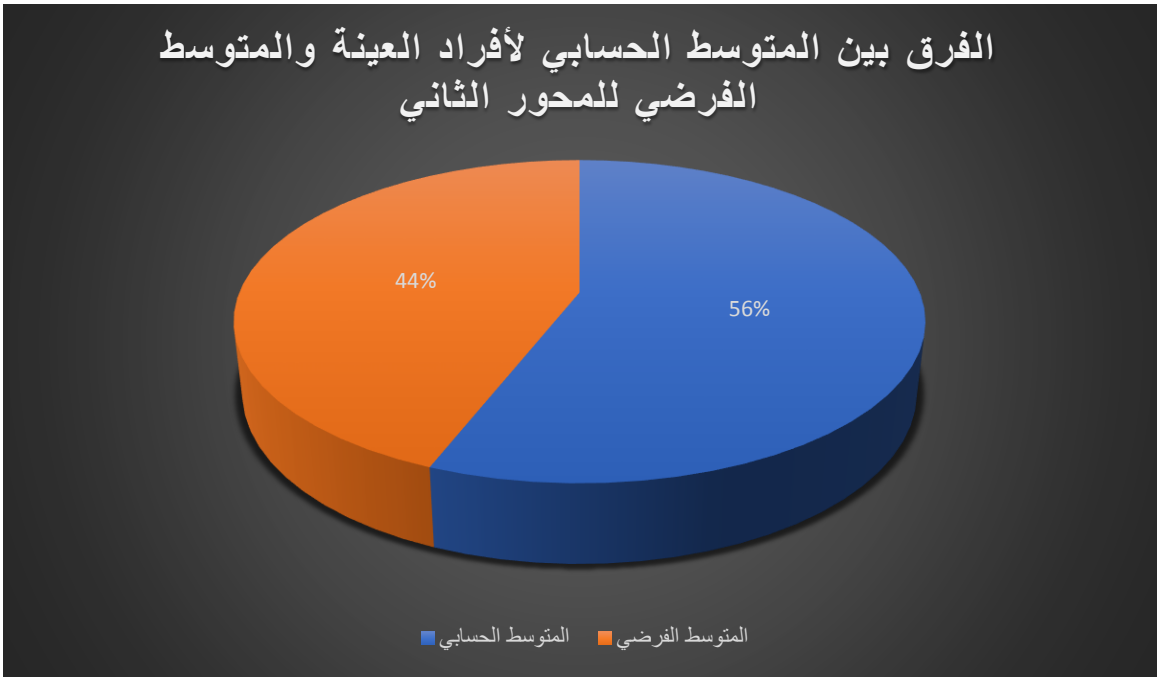

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

من خلال النتائج المبينة بالجدول رقم والشكل رقم أعلاه، وبناء على المتوسط الحسابي للمحور الثاني الذي بلغ 3,8140 نلاحظ أنه أعلى من المتوسط الفرضي والمقدر بـ 3، وهذا ما أكدته قيمة " t" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها 10,835، وهي قيمة موجبة "أي أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي "ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)، ومنه تم قبول الفرضية البديلة «H1" " هناك تأثير للمحددات على جودة المراجعة الداخلية "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95 % مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

الفرضية الثالثة:الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي.

لإجراء اختبار (T–Test) عند مستوى الدلالة (0.05) ولدراسة دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسطالفرضي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

H_0: لا توجد هناك صفات واجب توافرها في المراجع الداخلي تساعده في تفعيل دوره.

H_1 : هناك صفات واجب توافرها في المراجع الداخلي تساعده في تفعيل دوره.

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي.

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري للأفراد	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 3			
					T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي .	43	3,8047	0,56651	0,80465	9,314	42	0,000	دالة عند 0,05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

الشكل رقم (11): الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي

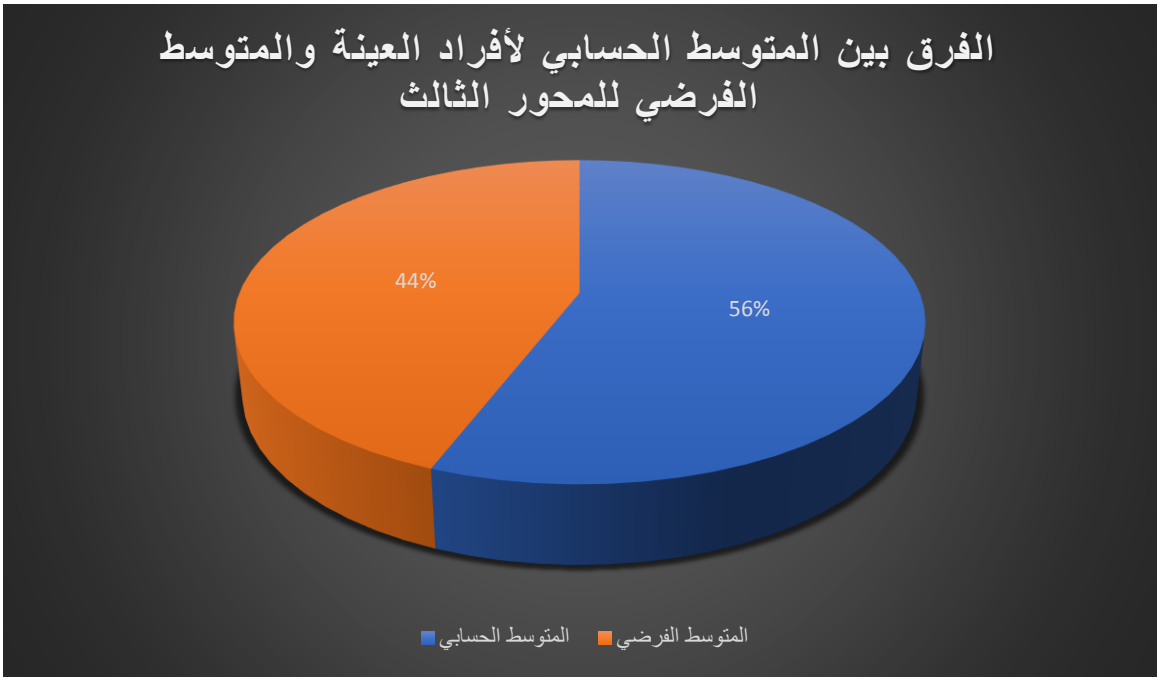

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V22).

من خلال النتائج المبينة بالجدول رقم والشكل رقم أعلاه، وبناء على المتوسط الحسابي للمحور الثالث الذي بلغ 3,8047 نلاحظ أنه أعلى من المتوسط الفرضي والمقدر بـ 3، وهذا ما أكدته قيمة " t" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها 9,314، وهي قيمة موجبة "أي أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي " ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)، ومنه تم قبول الفرضية البديلة "H1" " هناك صفات واجب توافرها في المراجع الداخلي تساعده في تفعيل دوره "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95 % مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدراسة المطبقة على أراء عينة من المهنيين والأكاديميين على المستوى الوطني والتي كانت في شكل استبيانات الكترونية، تم تحويل هذه الأراء لمتغيرات إحصائية وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS V22) حيث أفرزت النتائج إلى أن محددات وصفات ومتطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية، وهناك تأثير إيجابي لتحسين جودة المراجع الداخلي للحد من الفساد المالي والإداري،حيث أكدت النتائج على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجع الداخلي في الحد من الفسادالمالي والإداري وهذا تأكيد على ما تم تناوله في الجانب النظري.

خاتمة

تناول موضوع بحثنا هذا دراسة وتحليل لأهم جوانب الإطار الفكري والنظري للتدقيق ومحافظ الحسابات كما تم التطرق في الدراسة إلى أهمية مهنة محافظ الحسابات نظرا للحاجة الماسة إليها التي قابلت التوسع الاقتصادي وعوامل الاستثمار الحديثة بالإضافة إلى عرض الأخطار التي تحيط به من نواحي عدة.

وهو ما دفع الهيئات الجزائرية إلى سن وإصدار قوانين وأحكام وشروط مجسدة من خلال ذلك تنظيم ممارسة المهنة، وكذلك تأسيس هيئة مستقلة مكلفة بإصدار معايير تدقيق تتماشى مع المعايير الدولية باعتبارها مرجع يسترشد به المراجع الخارجي في إعداد تقريره النهائي لتفادي الوقوع في الأخطاء.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية البحث التي تتمحور في "ما الدور الذي يمكن أن يلعبه تحليل الخطر في مهنة محافظ الحسابات بالجزائر؟"، ومن خلال دراستنا للجانب النظري والدراسة الميدانية حاولنا الوقوف على أهمية تحليل الخطر في مهنة محافظ الحسابات، وذلك باقتباس أراء عينة البحث عن طريق مجموعة الاستبيانات المسترجعة منهم، وقد توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1.نتائج الدراسة

- التدقيق عملية أساسية ومنظمة (مرتبة) يقوم بها شخص مستقل وكفؤ من خلال التزامه بالمبادئ العامة للتدقيق وكذلك احترامه للمعايير الدولية والمحلية المسطرة لعملية التدقيق؛
- ومن هذا فإن الفرضية المتعلقة بـ: التدقيق عملية أساسية وضرورية ولها مبادئ ومعايير محققة؛
- محافظة الحسابات عملية منظمة للتجميع من خلال المراقبة لنظام الرقابة الداخلية والتقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بشأن المؤسسة والمصادقة عليها وتتم من طرف خارجي، حيث يكون مستقلا ومحايدا عن إدارة المؤسسة؛
- ومن هذا فإن الفرضية الثانية محقق؛
- مهنة محافظة الحسابات لها مخاطر متعلقة بالفحص والتصديق على الوثائق المحاسبية وكذلك بالتقرير الذي يعده في النهاية محافظ الحسابات والإجراءات التي تعقب هذا التصرف؛
- ومن هذا فإن الفرضية الثالثة محققة؛
- محافظ الحسابات ملتزم بمعايير المراجعة والقوانين المنظمة للمهنة؛
- عمل محافظ الحسابات يمتاز بالدقة والحذر منذ البداية لقبول المهمة إلى غاية نهايتها؛
- يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من عدم وقوعه في إحدى حالات التنافي أو الموانع؛
- بذله العناية المهنية اللازمة لاكتشاف الأخطاء؛
- من خلال بحثنا توصلنا إلى أن محافظ الحسابات يلعب دورا مهما في تعزيز مصداقية القوائم المالية لكونه مستقل عن الجهة المصدرة لهذه القوائم؛

- عملية اكتشاف المخاطر أي الأخطاء والغش عند مباشرة عملية التدقيق تمثل عنصرا أساسيا للوصول إلى قوائم مالية صحيحة؛
- اعتبار القوائم المالية مصدر للمعلومات وكذلك في عملية اتخاذ القرار، بحيث تكون مصداقيتها تعكس على صحة القرار المتخذ.

2.الاقتراحات والتوصيات

من خلال قيامنا بالبحث وجدنا بعض النقائص أو السلبيات؛ فاقترحنا تهديلها والتي يمكن عرضها في النقاط التالية:

- تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي للمؤسسة؛
- ضرورة تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر من خلال التشديد على الممارسات غير الشرعية للمهن؛
- توسيع نطاق ومسؤولية محافظ الحسابات الخاصة باكتشاف الأخطاء والغش؛
- العمل على عقد الندوات والاجتماعات والمؤتمرات للتنسيق بين المهنة والمؤسسة؛
- منح استقلالية أكبر للمجلس الوطني للمحاسبة ودعم الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات من خلال ترقية نشاطاتها؛
- إصدار معايير تدقيق تلائم بيئة عمل محافظ الحسابات داخل المؤسسات.

3.آفاق الدراسة:

من خلال تناولنا لموضوع أهمية تحليل الخطر في مهنة محافظ الحسابات؛ ارتأينا أن نضع مواضيع بحوث مستقبلا والتي يمكن طرحها على الشكل التالي:

- متطلبات محافظ الحسابات كأداة لمحاربة المحاسبة الابتكارية في الجزائر؛
- دورالحوكمة المؤسسية في تحسين مهنة محافظ الحسابات في الجزائر.

قائمة المصادر

والمراجع

القرآن الكريم:

1_القرآن الكريم، المائدة، الآية 33.

2_القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 88.

اولا الكتب:

1_أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الإسكندرية، 2007، ص7.

10_محمد السيد سرايا **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري المعاير والقواعد مشاكل التطبيق العلمي** الطبعة1 المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 2007ص125 –126.

11_زاهد محمد ديري، **الرقابة الإدارية** (عمان: دار المسيرة للنشر 2011) ص197.

12_فتحي رزق السوافري وآخرون، الرقابة **والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2002، ص:103 -104.

13_ ثناء على القباني، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**، الدار الجامعية الإسكندرية 2006، ص29_30.

14_السيد محمد، **المراجعة والرقابة المالية، المعايير والقواعد**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008 ص149.

15_عبد الفتاح الصحن، محمد السيد السرايا، فتحي رزوق السوافري، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية القاهرة، 6(مصر)200، ص213.

16_بوادي حسنين المحمدي، **الفساد الإداري لغة المصالح دار المطبوعات الجامعية**، الإسكندرية، 2008، ص19.

17_عبد الله أحمد المصرائي، **الفساد الإداري: نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والإحراف الاجتماعي** (الإسكندرية المكتب العربي الحديث،2011)، 8.

18_ محمد قاسم القريوتي، **الإصلاح الإداري بين النظرية والتطليق**، عمان، دار وائل لننشر2001، ص،33.

19_عبد الرحمان أحمد ميعان، **استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري**، ص209.

2_أحمد جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**: الإطار الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع الأردن 2005، ص25.

20_أمير فرج يوسف، **مكافحة الفساد الإداري والوظيفي المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية**، د ط، 2010ص، 62.

21_علاء طالب، علي العامري، **استراتيجية محاربة الفساد** ـ مدخل تكاملي ـ دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2014،ص ص56 – 61.

22_حمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، دار لصفاء للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، 2011، ص46.

23_محمد سمير الصبان (1996)، إبراهيم إسماعيل جمعة، فتحي رزقي السوافيري، **الرقابة والمراجعة الداخلية- مدخل نظري تطبيقي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، (مصر)، ص185.

24_**دليل الأسوساي الرقابي حول الاحتيال والفساد (2003)**، منظمة الأسيوية لهيئات الرقابة العليا (الأسوساي) ط3، ص ص50-51.

25_سليمان، محمد مصطفي، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الإسكندرية الدار الجامعية، 2006

3_أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التدقيق والتأكيد**، دار للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص25.

4-فتحي رزق السوافيري، سمير كامل محمد ومحمود مراد مصطفى، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 22002ص45.

5_أحمد جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**: الإطار الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع الأردن 2005، ص25.

6_ حمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التدقيق والتأكيد**، دار للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص25.

7_ فتحي رزق السوافيري، سمير كامل محمد ومحمود مراد مصطفى، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002ص45.

8_بوتين محمد، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003 ص 08.

9_ محمد السيد سرايا **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري المعاير والقواعد مشاكل التطبيق العلمي** الطبعة1 المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 2007ص125 -126.

ثانيا المذكرات والرسائل والأطروحات العلمية:

_بلقاسم بعوج، أهمية المراجعة الخارجية في تدنئة الممارسات السلبية لإدارة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الخارجيين والأكاديميين المختصين في المحاسبة، مذكرة مقدمة ذمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة2013 _2014ص، 10ص 11.

2_يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في الأداء لمالي والإداري (دراسة تطبيقية على شركة المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة–، (فلسطين)، 2007، ص، ص 115–116.

ثالثاالمجلات:

1_ الجحاوي، العواد، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، ص127.

10_حمادة، رشا، **دور لجان المراجعة في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد26، والعدد الثاني,2012.

11_ غنيم، محمود رجب يس، **دور لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة في المواجهة الفساد**المالي، دليلميداني من البيئةالسعودية، مجلة التجارة والتمويل، كليه التجارة، جامعة طنطا، العددالثاني،2014.

2_ ولاء فريد، حسبن بن عطاف، **دور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية**، المجلة العربية للنشر العلمي العدد37، 2. تشرين الثاني 2021م.ص120، 121.

3_ عادل بن أحمد الشلقان، **الفساد الإداري في المؤسسات العامة المشكلة والحل مجلة البحوث التجارية**، جامعة الزقازيق، مج25 العدد الأول والثاني، يناير ويوليه،2003، ص331.

4_ إيمان بوقصة، **الإطار النظري لظاهرة الفساد المالي**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة غماز ثلجي الأغواط، المجلد الأول، العدد3 مارس2018، ص281.

5_بوراس بودالية، قدودو جميلة، **واقع الفساد الإداري والمالي في الجزائر**، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون المجلد:04 العدد:07 السنة2018 ص 56.

6_بن عزوز محمد، **الفساد الإداري والاقتصادي**، آثار وآليات مكافحة، حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية العدد2016،07،ص 20.

7_مجدي محمود علي مرعي، **إطار مقترح لتحسين جودة أداء المراجع الداخلي في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري"دراسة ميدانية"**، الفكر المحاسبي(ATASU)، المجلد25، العدد3، أكتوبر 2021، الصفحة 73–120.

8_سلام، طارق مختار محمد،"**اثر ممارسة حوكمة الشركات علي شفافية القوائم المالية**، دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي جامعة عين شمس، العددالأول، أبريل2015.

9_مشكور، سعود جابر، حيدر عباس عبد "**عالقة النظام الحوكمة بجودة التدقيق وأثرها في محاربة الفساد المالي والإداري**، دراسة عملية في عينة مختارة من المدققين، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد24 السنة2016.

رابعا المؤتمرات العلمية:

1_[1]أرسانيوس، بدر نبيه، محمد السيد الطنطاوي،"**إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تحسين اداء الوحدات الاقتصاديةوالحد من ممارسات الفساد المالي** "، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة تفعيل اليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري، كليه التجارة، جامعةبني سويف، ابري,2013

المراجع باللغة الأجنبية:

-

-Audit manuel, internal audit division, office internal Ove right services ,2009, P01

-Bomabay, p.a. Howe, M.A,Muehlmann, B.W,Detcting Fraud in the organization an internal audit perspective " journal of forensic investigative accouting,vol.3no, 2011

-. Braiotta, J. L R. Gazzaway. P. Colson, S. RamamaotI.," **Audit Committee Handbook** "FifthEditionn, New Jersey, John wily Sons INC، 2010.
Amrotanyauy internal audit manager at auab Swiss engineering company "asec"

-https://www.for9a.com..

-/:/ https www. mawdoo3.com..

قائمة الملاحق

. **تحليل عبارات المحور الأول:** متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية.

4.الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	الرتبة	اتجاه العينة	المستوى
(متطلبات الحوكمة)								
01	الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح للضبط الإداري.							
02	وضوح السلطات والمسئوليات.							
03	تعدد الجهات الرقابية على اداء الوحدات الاقتصادية.							
04	الشفافية وتوفير المعلومات بشكل دوري.							
05	استقلاليةاللجان.							
متطلبات الحوكمة								
(متطلبات لجان المراجعة)								
06	تدعيم استقلالية المراجع الداخلي.							
07	توفير الموارد الكافية للمراجع الداخلي لمباشرة نشاطه.							
08	سهولة الاتصال المباشر بين مديرا لمراجعة ولجنة المراجعة.							

09	فحص نتائج المراجعة الداخلية من قبل لجنة المراجعة.							
10	التنسيق بين عمل المراجع الداخلي والخارجي.							
11	فحص انظمة الرقابة الداخلية والتحقق من مدى كفايتها.							
متطلبات لجان المراجعة								
(متطلبات الانتوساي)								
12	التدريب على كشف ممارسات الفساد.							
13	العمل بتوصيات المراجع لتطوير النظم القائمة.							
14	الإبلاغ عن ممارسات الفساد بوثائق خارجية							
15	متابعة حالات الفساد المبلغ عنها.							

16	توافر المرونة الكافية بميزانية وخبرة ووقت فريق المراجعة.							
17	الاعتماد على دليل المراجعة عند الإبلاغ عن حالات الفساد.							
	متطلبات الأنتوساي							
	المحور الأول(متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية)							

تحليل عبارات المحور الثاني: محددات جودة المراجعة الداخلية (إلى أي مدى ترى أن توافر العناصر الأتية في المراجعة الداخلية يؤدى إلى تفعيل دورها في الحد من الفساد المالي والإداري).

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	الرتبة	اتجاه العينة	المستوى
1	التأهيل العلمي والمهني الكافي للمراجع الداخلي.							
2	الاستقلال المهني والتنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية.							
3	دعم الإدارة العليا بتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المهام المطلوبة بشكل فعال.							
4	التقييم الدوري لأنشطة المراجعة الداخلية من قبل لجنة المراجعة والإدارة العليا.							
5	وجود دليل للمراجعة الداخلية يحدد اجراءات العمل وكيفية التنفيذ.							
6	الموضوعية وعدم تعارض المصالح الشخصية مع مصلحة الشركة							
7	وجود ميثاق أخلاقي يلزم كافة العاملين بإدارة المراجعة الداخلية) النزاهة السرية الكفاءة المهنية الموضوعية							
	المحور الثاني: محددات جودة المراجعة الداخلية.							

3. المحور الثالث: الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي؟ (إلى أي مدى توافق على أن توافر الصفات التالية في المراجع الداخلي تؤدى إلى تفعيل دوره في الحد من الفساد المالي والإداري).

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	الرتبة	اتجاه العينة	المستوى
1	القدرة على الاتصال الفعال.							
2	الذكاء وقوة الملاحظة.							
3	توافر مهارات البحث والتقصي.							
4	الإلمام بالمعارف القانونية.							
5	توافر الخبرة بالمراجعة والرقابة المالية.							
6	التدريب على إدارة المخاطر وضبط الغش والاحتيال.							
7	المهارات التكنولوجية.							
	المحور الثالث: الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي							

نتائج الاستبيان:

- الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية.

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري للأفراد	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 3			
					T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية	43	3,8698	0,62470	0,86977	9,130	42	0,000	دالة عند 0,05

- الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور محددات جودة المراجعة الداخلية.

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري للأفراد	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 3			
					T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
محددات جودة المراجعة الداخلية	43	3,8140	0,49260	0,81395	10,835	42	0,000	دالة عند 0,05

- الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي.

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري للأفراد	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 3			
					T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي .	43	3,8047	0,56651	0,80465	9,314	42	0,000	دالة عند 0,05

2. **تحليل عبارات المحور الثاني:** محددات جودة المراجعة الداخلية (إلى أي مدى ترى أن توافر العناصر الأتية في المراجعة الداخلية يؤدى إلى تفعيل دورها في الحد من الفساد المالي والإداري).

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	الرتبة	اتجاه العينة	المستوى
1	التأهيل العلمي والمهني الكافي للمراجع الداخلي.							
2	الاستقلال المهني والتنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية.							
3	دعم الإدارة العليا بتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المهام المطلوبة بشكل فعال.							
4	التقييم الدوري لأنشطة المراجعة الداخلية من قبل لجنة المراجعة والإدارة العليا.							
5	وجود دليل للمراجعة الداخلية يحدد اجراءات العمل وكيفية التنفيذ.							
6	الموضوعية وعدم تعارض المصالح الشخصية مع مصلحة الشركة							
7	وجود ميثاق أخلاقي يلزم كافة العاملين بإدارة المراجعة الداخلية) النزاهة السرية الكفاءة المهنية الموضوعية							
	المحور الثاني: محددات جودة المراجعة الداخلية.							

3. المحور الثالث: الصفات الواجب توافره افي المراجع الداخلي؟ (إلى أي مدى توافق على أن توافر الصفات التالية في المراجع الداخلي تؤدى إلى تفعيل دوره في الحد من الفساد المالي والإداري).

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	الرتبة	اتجاه العينة	المستوى
1	القدرة على الاتصال الفعال.							
2	الذكاء وقوة الملاحظة.							
3	توافر مهارات البحث والتقصي.							
4	الإلمام بالمعارف القانونية.							
5	توافر الخبرة بالمراجعة والرقابة المالية.							
6	التدريب على إدارة المخاطر وضبط الغش والاحتيال.							
7	المهارات التكنولوجية.							
	المحور الثالث: الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي							

نتائج الاستبيان:

- الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية.

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري للأفراد	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 3			
					T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة الداخلية	43	3,8698	0,62470	0,86977	9,130	42	0,000	دالة عند 0,05

- الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور محددات جودة المراجعة الداخلية.

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري للأفراد	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 3			
					T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
محددات جودة المراجعة الداخلية	43	3,8140	0,49260	0,81395	10,835	42	0,000	دالة عند 0,05

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري للأفراد	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 3			
					T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار

الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي .	**43**	**3,8047**	**0,56651**	**0,80465**	**9,314**	**42**	**0,000**	**دالة عند 0,05**

- الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على الصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي.

ملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على متطلبات تحسين جودة أداء المراجع الداخلي كآلية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري.

كما هدفت الدراسة التوضيح أهمية وفائدة المراجع الداخلي ومدى توفر خدماته في المؤسسة بالإضافة إلتوضيح المفاهيم المتعلقة في جودة المراجع الداخلي كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، وكذلك الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية في تقديم بعض المقترحات التي تساعد المؤسسات في العمل على تطوير وتعزيز هذه الوظيفة.

قد قام الطالبان بتوزيع 43 استبانة على عينة الدراسة وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المحتوى والنسب المئوية، التكرارات، المتوسط الحسابي، واختبار ألفا كرونباخ من أجل الوصول إلى نتائج المرجوة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها هو أن التدقيق عملية أساسية ومنظمة (مرتبة) يقوم بها شخص مستقل وكفؤ من خلال التزامه بالمبادئ العامة للتدقيق وكذلك احترامه للمعايير الدولية والمحلية المسطرة لعملية التدقيق كما وضحت انمهنة محافظة الحسابات لها مخاطر متعلقة بالفحص والتصديق على الوثائق المحاسبية وكذلك بالتقرير الذي يعده في النهاية محافظ الحسابات والإجراءات التي تعقب هذا التصرف وكذلك، يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من عدم وقوعه في إحدى حالات التنافي أو الموانع.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي، الفساد الإداري، المراجع الداخلي، متطلبات منظمة الأنتوساي.

The study aimed to identify the requirements for improving the quality of the internal auditor's performance as a measure in reducing corruption practices Financial and administrative.

The study also aimed at clarifying the importance and usefulness of the internal auditor and the availability of his services in the institution, in addition to clarifying the concepts related to the quality of the internal auditor as a mechanism to reduce financial and administrative corruption, as well as benefiting from the results of the field study in presenting some proposals that help institutions work to develop and enhance these Function.

The two students distributed 43 questionnaires to the study sample, and the analytical descriptive approach was used by studying the content, percentages, frequencies, the arithmetic mean, and Cronbach's alpha test in order to reach the results desired.

The study reached several conclusions, the most important of which is that auditing is a basic and organized process (tidy) carried out by an independent and disbelieving person through his commitment to the general principles of auditing, as well as his respect for international and local standards governing the auditing process. The profession of keeping accounts has risks related to examination and certification of accounting documents as well as the report. After which in the end is the account manager and the procedures that follow this disbursement. Likewise, the account manager must make sure that he does not fall into any of the cases of inconsistency or impediment.

Keywords: financial corruption, administrative corruption, internal auditor, INTOSAI requirements.